١

رسالة ياقوت الى الوزير جمال

وباكية للبين قلت لها اصبري فللموت خير من حيوة على عسر

ساكسب مالا او اموت ببلدة يقل بها فيض الدموع على قبري

الا علل [illegible] والقبة [illegible]

سقتك الغوادي [illegible] وربها ثم [illegible]

[illegible]

واصبح غريب الكناس [illegible]

فيا [illegible] قدم سعيت الى العلا

[illegible] الهلال [illegible]

٢٢

لمتمم بن نويرة يرثي اخاه مالك

لقد لامني عند القبور على البكا رفيقي لتذراف الدموع السوافك

فقال اتبكي كل قبر رأيته لقبر ثوى بين اللوى فالدكادك

فقلت له ان الشجا يبعث الشجا فدعني فهذا كله قبر مالك

سطر ١٩ اوراق ٥٧

هذه رسالة الهيولى
لابي راقم الحروف ابو المعالي بن حنيذ قاضينا
سلده اورکوك ازال الله عنه الكروب

اشتريته وادت ثمنه
كتبه الفقير حسين الجمر عفي عنه
سنة ١٠٣٠

ثم ساقه سائق التقدير الى سلك ملك الفقير
حسن صانه ربه عن الشين ودنسه
عن الرين
آمين

هو القادر
من مواهب الواهب الرب الواحد الرحيم
صح في سلك ملك ابو بكر ملك بعد ما سنة ١١٨
زاده عفي عنهما حلال



٢٥١٧

125

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من افردنا بالعقل الهيولاني فضلاً عما فوقها من المراتب المتصورة بعد ما ركب فينا اي صورة ما شاء بلا وساطة المصورة صل على خاتم الانبياء والقلم الاعلى الذي باعتباريه هذين تصرف في كاغذ الهيولى فطاوعته هيولى العالم حتى انتقشت بنقشه في اي صورة اراد نقش الخاتم والقلم فالقمر حين انشق مادة رقم بنانه مشيرا الى انه اتخاذ بان له اليد الطولى في التشبث بعروة حد الاعجاز وعلى آله وصحبه الذين هم اساطين اليقين واركان الدين **وبعد** فيقول الفقير محمد الشهير بالحافظ بن احمد بن عادل باشا عاملهم الله الكريم باريح ما شاء يا سادتي ممن لا ينعقد قلبي صورة بما بدا الا بانتقاش صورهم في قالبه هذا تصوير الهيولى بحيث ربما افضى التصور الى التصديق نقضاً لآثار التقليد العتيق وغوصاً في تيار التحقيق فان من ابدى القول بالهيولى واتخذها مذهباً لم يتمكن من بعده من تصوير ما قاله فضلاً عن التصديق بها علمنا على ما علمنا فيها رسالة سميناها بتصوير الهيولى ظانين بقوابل انها عندهم تنعقد صورة وضانين بها عن قوالب متخيلين كالهيولى بلا شيء ومتكاثفين كالهيولى بلا شيء واذا رايتهم تعجبك اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم كانهم خشب مسندة وليتلطف ولا يشعرن بكم احدا وليس منهم من يعتقد صورة ومن يعتقد صورة ليس منهم بل ليس لهم بقدر الهيولى ايضاً شيئية بالقوة لا حول ولا قوة الا بالله وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

على ثلث مراتب

المرتبة الاولى في فهم مدعاهم وتعيينه في باب الهيولى

المرتبة الثانية في صالح اوهام من تقدمنا من المتأخرين والمتقدمين في امر الهيولى ومساير اغوارهم

المرتبة الثالثة فيما امكنني من تصوير الهيولى اقناعياً او برهانياً

فالمرتبة الاولى

في فهم مقصودهم وتعيينه في باب الهيولى اعلم ان لهم في اثبات الهيولى مسالك اربعة مسلك الانفصال ومسلك الانفعال ومسلك التخلخل والتكاثف ومسلك الكون والفساد والذي عظم تعصب الناس لتقريره على ما حكى الامام في شرح عيون الحكمة هو مسلك الانفصال لظهور ضعف ساير المسالك **واصله** ان بطلان الجزء الذي لا يتجزى دلهم على اتصال الجسم ومذهب ذي مقراطيس لا يمنع جواز ذوال هذا الاتصال وطرو الانفصال ثم تعاقب هذين الحالين على الجسم دل على ان ثم امراً قابلاً لهما باقياً في الحالين وهو لا يجوز ان يكون الهوية الاتصالية او الانفصالية ضرورة بطلان كل منهما عند ورود الاخرى فتعين كونه امراً وراءهما وهو المراد من الهيولى **اقول** رد على هذا المسلك على غاية ما نقحوه من ان المادتين موجودة حال الاتصال على انهما مادة واحدة لا على انهما مادتان بناء على ان الوحدة والكثرة ليستا من مشخصات المادة وليستا مما يكون حالاً لها بالذات ان كل واحدة من المادتين مباينة

للاخرى على ما اعترفوا به فاما ان يكون كل منهما عينهما في حال الاتصال
فيلزم ان يكون كل من المتباينين عين ثالث ويلزم ان يكون احديهما عين
الاخرى او يكون كل منهما مباينا لما في حال الاتصال فما هو موجود حال
الاتصال ليس عين شيء منهما بل مباين كل منهما فوجود كل منهما مختص بحال
الانفصال ولا شك ان هذا الحال حادث فيلزم حدوث كل منهما ولا
يمكن ان يقال لكل واحد منهما موجود حال الاتصال على انهما مادة واحدة
كما لا يخفى ولا يكفي عند هذا الترديد اي حين ان يكون الترديد في وجود كل
منهما ان يقال مجموعهما موجود حال الاتصال على انهما مادة واحدة
اذ ليس الترديد في المجموع حتى يجاب بما يتعلق بالمجموع بل الترديد في كل منهما
فيجب الجواب بما يختص بكل منهما ومنشاء التغليط ملاحظة وضع ان
الوحدة والكثرة ليستا للمادة في ذاتها وحصر الترديد في حال المجموعين
اعني مجموع المادتين ومجموع المادة الواحدة والذي يفصل البين هو
دفع هذا الحجاب وابانة موقعين للترديد اذ يظهر ح ان الذي خرج عن
عهدة الترديد في المجموعين لا يكون في مقابلة في كل واحد فضلا عن ان
يخرج عن عهدته وهم قد قصروا عن بلوغ هذه المرتبة وهي من مراتب
هذه الرسالة كما ترى اول مرتبة وان شئت توضيح المرام بما لا مزيد عليه
في الاحكام فاعلم انه لو كانت الثانيتان جزئين للهيولى الاولى لزم ان
يكون للهيولى اجزاء في نفسها وانقسام في نفسها فاما ان لا يكون في
تلك الاجزاء مفاصل بالفعل فيلزم ان يكون متصلا بالذات اولا

فيلزم ان يكون منفصلا بالذات وعلى تقدير كونه منفصلا بالذات
فاما ان يكون بين جميع اجزائه الممكنة مفاصل بالفعل فيلزم الجزء الذي
لا يتجزى وبه خلص المتكلمون عن لزوم الهيولى اولا وهو مذهب ذيمقراطيس
الذي به خلص عن لزوم الهيولى المحققة فظهر ان نسبتهما الى الهيولى التي
حال الاتصال ليست بالجزئية كيف ولو كانت بالجزئية لم يصح ان يقال
ما وجدا ولا بوجود واحد وجد في ثاني الحال اعني حال الانفصال بوجودين
اذ هذا الاعتراف انما يحفظ بان يكون معروض كل من الوجودين عين ما
في الحال الاول بان يكون يعرض له اولا وجود واحد ثم زال هذا الوجود
الواحد وعرض له وجودان فيكون كل من الموجودين حال الانفصال عين الاخر
اذ لو كان كل من الموجودين جزءا لما في الحال الاول من الموجود بوجود واحد
لم يكن الموجود اولا بوجود واحد موجودا ثانيا بوجودين بل يكون ح
كل من الوجودين وجود الجزء ويكون المجموع اي مجموع الوجودين وجودا
واحدا للكل فلا يحفظ القول بان معروض الوجود الواحد صار معروضا
لوجودين اذ وجود الجزء ليس وجودا للكل كما لا يخفى فكيف يكون
الكل معروضا لكل من الوجودين بل انما يكون معروضا لوجود واحد
كما في الحال الاول غاية ما في الباب ان يكون الوجود الثاني مركبا
من وجودي الجزئين وفرق ظاهر بين الوجود المركب وبين تعدد الوجود
لشيء واحد فان الثاني مما بطلانه مشهور في حق غير الهيولى والاول
مما لا يمكن انكاره لان وجود جميع المركبات من هذا القبيل

التزديد

الهيوليان

فتعين ان المراد كون امر بعينه اعني الهيولى معروضا لوجودات ثلثة
تارة لوجود واحد واخرى لوجودين حتى يتكرر وجودها حالة
الانفصال لتكرر وجود الكلي في ضمن فرديه لا انه يقسم انقسام
الكل الى نصفين كانقسام وجود الاثنين الى وجودي وحدتيه
فالبحث انه هذا هل يتصور في غير الكلي ام لا ثم انه لا اشتباه في كونه
متصورا في غير الكلي ايضا اذا كان الوجود بالعرض كما صرح به صاحب
المحاكمات لكن الشيخ مصرح في التعليقات بوجود الهيولى بالذات
وجزئيتها من الموجود الخارجي ومحليتها للوجود الخارجي ايضا تعين الوجود
بالذات فانتظر ما نأتي عليه ان شاء الله تعالى فليس معركة الاراء
الا ان امرا موجودا في الخارج هل يجوز ان يكون موجودا بوجودات متعددة
ام لا ولو كان امرا من الامور غير خال عن الجزئية والكلية تعين اختيار كون لم يكن
الهيولى جزئية حقيقية فان التزام كونها كلية يجعل البحث غير بحث
برأسه بل يرجع الى مسئلة وجود الكلي الطبيعي ونزاعه ولا يبقى بينه و
بين الصورة فرق وقد وقع في كلام الشيخ ان الباري تعالى لا يوصف
بانه كلي ولا بانه جزئي وفي عبارة المحقق الطوسي ان الطبيعة الانسانية
ليست كلية ولا جزئية وفي كلام سيد المحققين قدس سره ان المعنى الحرفي
لا يوصف بالجزئية ولا بالكلية فتأمل ومما يعين ان معركة الاراء ما
ذكرنا انهم اوردوا بالهيولى نقضا على نفي التقابل بين الوحدة والكثرة
بناء على عدم عروضهما لموضوع واحد فاجابوا بان الهيولى ليست معروضة

حقيقية لهما بل اتصافها بهما بالعرض ومصحح التقابل هو الاتصاف
بالذات لا بالعرض فالهيولى الواحدة اولا كثيرة ثانيا والكثير وان
كان جزئيا كالواحد لكن الفرق بين الكثير الذي هو الجزئي والصادق
على الكثير الذي هو الكلي لا يؤثر ههنا اذ كون الهيولى كثيرة يستلزم كون كل
واحد من احاد هذا الكثير هيولى فلزم تعدد اشخاص الهيولى قطعا وان كان الكثير
من حيث هو كثير جزئيا فلا مفر عن لزوم الاشخاص المتباينة للهيولى الوجود
فلقد تعين ان مرادهم تعاقب الوحدة والكثرة على الهيولى كتعاقب السواد
والبياض على الجسم بعينه والفرق ان التعاقب الثاني كاف في تصحيح تقابل
السواد والبياض دون التعاقب الاول بناء على ان التعاقب في وحدة
الهيولى وكثرتها تعاقب الاتصاف بالعرض ومصحح التقابل هو تعاقب
الاتصاف بالذات فالمراد من تبعية الهيولى للصورة في الكثرة هو التبعية
في كثرة جزئيات الهيولى لان المتبوع هو تكثر جزئيات الصورة لا تكثر
اجزائها وكذا الكلام في الوحدة فقولهم ليست في نفسها واحدة ولا
كثيرة يفسره قولهم ليست في نفسها شخصا واحدا ولا اشخاصا متعددة
عطفا تفسيريا والاضراب عن هذين القولين بقولهم بل بجامع كلا من
هذه الاحوال معناه ان الهيولى كما يكون شخصا واحدا بالحمل على الشخص
الواحد مواطئة كذلك يكون اشخاصا متعددة بالحمل على كل منهما
مواطئة فقولهم ويلزم منه ان لا يكون متشخصة في نفسها تفريع على
كل من هذه الاقوال فاياك ان تغفله فيشتبه عليك الكون عبارة

عن كل من الاشخاص المتعددة بالتركب من الاشخاص المتعددة فان المراد
هو الاول لا الثانى ومع هذا يدعون انه ليس بكلى فان كون الواحد بالعرض
كثيرا بالعرض ليس كون الجزئى الحقيقى جزئيات حقيقية متعددة متباينة كما
ذهب عليه بعض الافاضل اذ منشاء استحالة كون الواحد كثيرا انما هو كون
الوحدة بالذات فان الممتنع التكثر انما هو الواحد بالذات واما الواحد بالعرض
فلا يمتنع تكثره بالذات فضلا عن التكثر بالعرض والاوهام الضعيفه بل بعض
الافهام الشريفة لا تقدر ولم تقدر على ملاحظة خلو الهيولى عن وحدة بالذات
بل تضع الوحدة فى جانب الهيولى وان بالغ فى تجريدها عن الوحدة فيستبعد كونها
محتملة للكثرة لاسيما ربما تذهل عن كون هذه الكثرة ايضا بالعرض فيتسارع
الى ان هذا عد الجزئى قابلا للشركة بين كثيرين فتنقبض عن هذا التصوير وتنكص
على اعقابها وسياتيك ما يوضح المرام وينقد الكلام والذى نبادر اليه
ههنا انه هل يجوز تبعية شئ لشئ فى بعض اوصافه واى فرق بين البعض
والكل حتى لم لا يجوز ان يكون الهيولى تابعة للصورة فى الكلية والجزئية ايضا
بناء على خصوصية علاقة ما بينهما وقد صرح المحقق الطوسى فى شرح الاشارات
بكون النسبة الحكمية تابعة للطرفين فى الجزئية والكلية مطلقا فلم لا يجوز
ان يكون الهيولى تابعة للصورة من جنس تبعية النسبة للطرفين حتى يكون هذه
التبعية منشاء للتبعية فى الجزئية والكلية ايضا لا بد لنفى ذلك من دليل
بل الدليل ينهض عليه وليس بذلك الاستبعاد على القول بان التغاير بين
الجزئى والكلى بالاعتبار لا بالذات وبان الفرق بينهما ليس ان فى الجزئى

شئا داخلا خلا مفهوم الكلى عن الاشتمال عليه بل مفهوم احدهما عين
مفهوم الاخر لكن منشاؤه امر خارج عن المفهوم وتحقيق هذا الاحتمال
ان الهيولى لو كانت جزئية حقيقية لكانت وحدتها بالذات لا بالعرض
فقولهم وحدتها وكثرتها عرضيتان انما يبقى محفوظا بان لا تكون جزئية
ولا كلية بل يكون عروض هذين الوصفين لها بالعرض لا بالذات حتى
يرجع كون الهيولى جزئية وكلية الى كون صورتها جزئية وكلية كما ان
كونها واحدة يرجع الى كون صورتها واحدة وكثرتها يرجع الى كون
صورتها كثيرة حتى يكون كثرتها بمنزلة كثرة الواجب تعالى من جهة
معلولاته ووحدتها بمنزلة وحدة الممكنات الغير المتناهية من جهة
صانعها فان المعلولات الغير المتناهية كثيرة بالذات واحدة بالمبدأ
فتامل وكذا لو تعدد اشخاص الهيولى بالذات وتباينت بالذات
لزم ان يكون كثرتها بالذات لا بالعرض ولو كانت واحدة حال
الانفصال كانت وحدتها بالذات لا بالعرض فحالة الانفصال ايضا
لا واحدة بالذات ولا كثيرة بالذات ويلزم منه قطعا ان لا
يكون الشخصان الحاصلان من الهيولى حال الانفصال متباينين بالذات
والا كانت كثرة الهيولى بالذات ولا متحدين بالذات والا يلزم
وحدتها بالذات بل ليسا متباينين بالذات ولا متحدين بالذات
بل التباين حينئذ ايضا بالعرض وفى نهاية الجدل فى باب الهيولى ان يقال
خلو المتقابلين عما سموه هيولى حتى خلو النقيضين ليس يمكن ان يكون

طريق الالزام اذ لما التزموا وجود موجود لا يكون واحدا بالذات
فكل ما الزمتموهم به من لزوم الخلو عن المتقابلين اللذين لا مخرج عنهما
فهم يقولون جميع التقابل مشروط باتحاد المادة ولما لم نقل بوحدة
الهيولى بالذات وكثرتها كذلك نقول امتناع الخلو بالنظر الى
وحدة المادة فلا يمتنع الخلو فيما سلبت عنه هذه الوحدة كالهيولى
على رأينا هذا نهاية الجدل بناء على ان لا يكون الهيولى واحدة بالحقيقة
لكن الشيخ يصرح بكون الهيولى واحدة بالحقيقة حيث قال في الهيات
الشفا في المقالة الثانية في الفصل الرابع في ان المقادير اعراض واعلم
ان السطح لعرضية ما يحدث ويبطل في الجسم بالاتصال والانفصال
واختلاف الاشكال والتقاطيع وقد يكون سطح الجسم سطحا فيبطل
من حيث هو سطح فيحدث مستدير وقد علمت فيما سلف من الاقاويل
ان السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعا للكرية والتسطيح في الوجود
ولذلك ليس كما ان الجسم الواحد قد يكون موضوعا لاختلاف ابعاد
بالفعل تترادف عليه فكذلك السطح لان السطح اذا ازيل عن شكله حتى
تبطل ابعاده فلا يمكن ذلك الا بتقطيع وفي القطع ابطال صورة السطح
الواحد الى ما انفعل وقد علمت هذا من اقوال اخرى وعلمت ان هذا
لا يلزم في الهيولى حتى يكون الهيولى للاتصال غيرها للانفصال فان
الكون واحدا بالحقيقة نفاه عن السطح في الحالين واثبته للهيولى
في حالي الاتصال والانفصال ووجه التفصي عنه ما سنقرر من الفرق

بين الوحدة في نفسه والوحدة مع الغير فان قلت لو لم يكن الهيولى
واحدة بالحقيقة وبالذات لم يكن موضوع الاتصال والانفصال
واحدا بالحقيقة ولو لم يلزم ان يكون موضوع الاتصال والانفصال
واحدا لم يبق حاجة الى القول بالهيولى فانه يكون ح موضوع احدهما
امرا وموضوع الاخر امرا اخر فليكن هذا ان الموضوعان نفس المتصل
بذاته ونفس المنفصل بذاته واداء المقصود بحرف ان يقال مبنى دليل
الهيولى مطالبة الموضوع الواحد بالحقيقة للاتصال والانفصال
فلو لم يمكن كون ما هو موضوعهما واحدا بالحقيقة فكيف يطلب
لهما الموضوع الواحد بالحقيقة وكيف يفضي هذا الطلب الى ان يتعين
كونه هيولى قلت لب الدليل التفتيش عن موضوع لهما وتقرر الامر بالاخرة
على انه انما يصح ان يكون موضوعا لهما يجب ان يسلب عنه الوحدة و
الكثرة بالذات بل ان يسلبا انفسهما ايضا عنه سلبا بالذات
ويكون ينحصر ثبوتهما له في الثبوت بالعرض وتحقيقه ان الواحد ينقسم
الى الواحد في نفسه والى الواحد مع غيره كما ان الوجود منقسم الى الوجود
في نفسه والى الوجود لغيره واللازم من اتحاد موضوع الاتصال مع
موضوع الانفصال اتصاف الهيولى بالوحدة مع غيرها لا بالوحدة
في نفسها ولا يلزم من الاتصاف بالوحدة مع غيرها الاتصاف بالوحدة في
نفسها فان الكثير من حيث هو كثير مع امتناع اتصافها بالوحدة في
نفسه يجوز ان يتحد مع كثير من الامور ه

المرتبة الثانية

في مسابر اغوار الاغيار

منتهى ما وصل اليه بحث المحقق الطوسي في باب الهيولى

اما نهاية تحقيق ناصر الحكمة غوث الملة المحقق الطوسي فمحصول ما ذكره
في شرح الاشارات ان الاهم في هذا الباب ان يعلم انه لا يمكن ان يكون
الاتصال والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما وهو
الجسم كما سبق الى اوهام المتشككين في وجود المادة وذلك لان
الشيء يجب ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون
موضوعا للاتصال والانفصال فهذا لا يكون من حيث انه بحيث
يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد
من انضياف شيء ما يتصل بذاته اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة
والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذين
يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق نسوا ان كون الجسم متصلا في
ذاته امر ذاتي مقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض وايضا ينبغي ان يعلم
ان الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرضان للمادة
الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة ليوقف على احوال الشبه
المبنية على اتصاف المادة بالوحدة والتعدد حسب ما ذكره
الفاضل الشارح وغيره **اقول** هذه عبارة تحوم حول
التحقيق لكنها مجملة لم يفيدوا في تفصيلها الا ما نقلناه سابقا

ووسمناه بغاية التنقيح وقد عرفت وجه تزييفه ومع هذا فيفصح
عن انه تصوير للهيولى بانها يجب ان لا يكون معروضة بالذات للاتصال
والانفصال فكون الاتصال والانفصال من الاعراض الذاتية الاولية
للصورة كما صرحتم به ايضا ومن المعلوم ان شان العرض الاولي
ان لا يعرض لغير موضوعه الحقيقي الا بواسطة ثبوته لمعروضه الحقيقي
كما صرحتم به ايضا فلو لم يلزم بقاء المعروض الحقيقي في الحالين فكيف
يتصور العروض بواسطته لامر باق في الحالين واي فائدة لبقاء المعروض
غير الحقيقي في استحفاظ هذين العارضين اذ لا يمكن هذا الاستحفاظ
الا بواسطة بقاء المعروض الحقيقي قطعا لان ما يمكن ان يدعى فيه البداهة
وجوب اجتماع القابل بالذات وبالحقيقة مع المقبول لا وجوب
اجتماع القابل بالتبع وبالعرض **وملخص الكلام** ان امر الهيولى
انما يتم بان يكون ثمه امر قابل للاتصال تارة وللانفصال اخرى فلما
اعترفتم بانه لا يلزم بل يمتنع قابل حقيقي بهذه المثابة لهما فكيف
يتصور قابل غير حقيقي بعد تقرر ان غير الحقيقي انما يتحقق تطفلا على
الحقيقي كما تقرر في بحث الاعراض الاولية وايضا لو لم ينقسم الهيولى
بانقسام الجسم كما صرحتم به وانعدمت الصورة ايضا فما الذي
يقبل الانقسام وينفصل بالانفصال نصفين مع انه محسوس انه
يقع السكين مثلا بين حزتين فيوقع كلا منهما في طرف مشاهد بالحس

متحركا كل من الطرفين من المكان الاول بقدر ما يسع السكين ويتفق
تحريك العضلات وايضا فان ماصوربه الهيولى في هذا المقام من كونها
تابعة في الوحدة والكثرة للصورة واستفادة تشخصها من الصورة ليكون
منشاء لدفع تلك الشبه يناقض ما التزم في بحث احتياج النوع الواحد
في تكثر افراده الى تكثر المادة فانه صرح فيه بتكثر المادة في الحقيقة ويكون
تكثرها بالحقيقة سببا لتكثر افراد النوع على ما يجئ في الهيات الاشارات
وتفصيله ان الخواجه صرح بكون الاختلاف من الاعراض الذاتية الاولية
للمادة يعرض لها بذاتها ولغيرها بواسطتها وبان الوحدة والكثرة تابعة المادة في
لوحدة الصورة وكثرتها وتفسيره على ما صرحوا بان الوحدة والكثرة
من الاعراض الذاتية الاولية للصورة فيجب ان يعرضها لذاتها ولغيرها
بواسطتها والتوفيق منهما احوج شئ الى مزيد تدقيق ثم كيف حكموا بكون
جميع الصفات من الاعراض الاولية للصورة مع تصريحهم في كثير من الصفات
بكونه عرضا اوليا لغير الصورة كالاتصال مثلا للمقدار ولا يوجد الفرق بين
كون التكثر للمادة بذاته وقبولها التكثر لذاته وبين كون الكثرة لها لذاته
ثم كيف يوافق هذا ما يذكرون من ان القابل للانقسام الوهمي اولا وبالذات
هو المقدار وما عداه يقبله بتوسطه واما الانقسام الفعلي فالقابل له عند
المشائين الهيولى الاولى والمقدار معد له وعند الاشراقيين نفس الصورة التي
هي عين المقدار اللهم الا ان يكون فرق بين القابل الحقيقي وبين المعروض الحقيقي

لكن لا يتمشى هذا ايضا في جانب الاتصال اذ معروض الاتصال الحقيقي هو
بلين المقدار قطعا فلا يتمشى في جانب الانفصال ايضا لوجوب كون المتقابلين
مقيسين الى موضوع واحد فتامل **وقال** في رسالة
مباحثاته مع الاستاد اثير الدين هيولى با تقدم صورة بر وجهي از
وجوه عليت از اسباب تشخص صورة است **وقال** في بحث
نفي الاشتداد والضعف عن الصورة الحال التي يتبدل هوية المحل المتقوم
بتبدله وهي الصورة فلا يتصور فيه اشتداد وضعف لامتناع تبدلها
على شئ واحد متقوم يكون هو هو في الحالين ولامتناع حالة متوسطة
بين كون الشئ هو هو وبين كونه ليس هو هو وهذا كما ترى صريح في ان
نفصال الهيولى ليست هي في حال الصورتين فيصادم محصول مسلك الا
قطعا **واما** غاية اغاثة غوث التحقيق **مسالغ ما تيسر** للعلامة الدواني
لصادخي امر الهيولى العلامة الدواني فيما يختص بتجريد بانه لا معنى لكون
الشئ محتملا لوحدته وكثرته فانه احتمال الشركة في حق الجزئي الحقيقي بل
الهيولى مستحفظة لوحدتها في الاحوال ومع ذلك فهي متصفة بوحدة
الصورة وكثرتها ايضا بالتبع **اقول** انت تعلم ان هذا بحذو
حذو ما التزم صاحب المواقف كما سيرد عليك فيرد عليه ما اورده
عليه هناك وان كان ما اورد عليه من انه يلزم اتحاد مادة المتباينين
كفرس وانسان وذلك مما لا يليق به من له ادنى فهم مندفعا بانه لا
استبعاد في مجرد اتحاد مادتي المتباينين كيف وهو واقع كما في سطوح

المكعب ونقطتي قطر المحدد مثلا ثم ان الشئ الواحد بالذات لا يحتمل
كثرة بالذات بالبداهة واما الواحد لا بالذات فعدم احتماله الكثرة
لا بالذات فغير بديهي ولا مبرهن البطلان فهذا من قبيل سبق الافهام
الشريفة الى ما سبق اليه الاوهام الضعيفة حسب ما تحققناه فيما سبق
على انه لو امكن تصوير وحدة الهيولى في نفسها فاي حاجة الى التزام
اتصافها بالعرض بوحدة الصورة وكثرتها مرة اخرى فان منشا جميع
الاشكالات الواردة عليه توهم كونها واحدة في نفسها مثلا ولذلك
التزموا سلب الوحدة عنها في نفسها ليكون نجاة عن ورود تلك
الاشكالات فالتزام هذين الامرين يضاعف تلك الاشكالات
كما لا يخفى **وما** يختص بشرحه للهياكل انه حمل حكم الشيخ باحتياج
تكثر افراد نوع واحد الى المادة على ان معناه الاحتياج لقبول التكثر
الى المادة لا الى تكثر المادة مدعيا ان الاول اعم من الثاني لان تكثره
اما ان يكون لتكثر المواد كما في الافلاك ولتكثر العوارض اللاحقة للمادة
الواحدة كما في هيولى العناصر قال كيف وقد اسند الشيخ اختلاف
الافراد الى العلل وحكم بانه لا بد من القوة القابلة لتاثير العلل اعني
المادة فالاحتياج الى المادة انما هو لقبول اثار العلل الموجبة لتكثر
الافراد لا لان تكثر الافراد تابع لتكثر المادة ثم ارتضى في وجه التكثر
ان النوع اذا كان نوعا مجردا عن المادة وعلايقها لا يمكن للفاعل تكثيره
اصلا لان تكثيره في حد ذاته غير معقول وضم امور متغايرة اليه فرع وجوده

اصلا م

فلا بد ان يتعلق وجوده بمادة تكون لافراده ينضم اليها عوارض مختلفة يحصل
منها مع كل واحد من تلك العوارض فرد مغاير للحاصل منها مع العارض
الاخر وايضا انضمام الامور المتغايرة الى المعنى المجرد الذي لا يقبل القسمة
لا يوجب حصول امور متكثرة فان جميع تلك المتغايرات منضمة الى امر واحد
فيحصل من جميعها شئ واحد بخلاف انضمام تلك الامور الى الهيولى القابلة
للقسمة فان كلا من تلك الامور ينضم الى جزء منها فيحصل من ذلك الجزء
وذلك العارض امر مغاير للحاصل من جزء اخر وامر اخر ووصفه
جدا معترفا بان الثاني اسد من الاول وابعد عن الشكوك **اقول**
فيه نظر اما اولا فلان ما حمل عليه كلام الشيخ يرد عليه ان قبول التاثير
مطلقا لا يختص بالمادة وقبول التكثر بخصوصيه سواء كان تكثر الاجزاء
او تكثر الجزئيات انما يختص بالهيولى اذا كان تكثرا موجبا للانفصال
الذي هو خاصة الهيولى اعني الانفصال الجسماني واما تكثر اجزاء المجرد
المركب كالاقيسة والحدود مثلا وتكثر جزئيات النوع المجرد فيرجع الى
قبول الوجود الذي لا يختص بالهيولى واما ثانيا فلان الهيولى كيف
يكون اصل الافراد للنوع الذي فرده ايضا مجرد بتجرد طبيعة الكلية كالنفس
الناطقة مثلا وفي النوع الذي فرده مادي ان كان هناك انضمام الهيولى
والاعراض الى ذلك النوع انضماما خارجيا فلا يكون المجموع فرداله
وان لم يكن انضمام في الخارج فكيف يكون الحاصل من انضمام الهيولى
الى تلك الاعراض فرداله وكيف يتعدد بسبب هذا الانضمام افراده بل

كيف يحصل بهذا الطريق فرد ما له وبيانه هو المهم وكذا الكلام في
الانضمام الى جزء الهيولى واما ثالثا فلان الضم الى الامر الواحد لا يستلزم
وحدة المجموع وحدة حقيقية فيجوز ان يكون هناك وحدات حقيقية
بعدد الانضمام من كل منضم ومنضم اليه فيحصل امور كثيرة متغايرة بالذات
فلا وحدة في المجموع من حيث هو مجموع اصلا مع ان حقيقية وحدة
المجموع لا ينافي اشتمال المجموع على ذوات حقيقية متباينة كما في المواليد
الممتزجات الباقية فيها صور البسائط واما رابعا فلان ما ذكر من
الوجه الاسد في التكثر قول بانقسام الهيولى وهو خلاف ما عليه
المحققون بل خلاف ما عليه الامر في نفسه كما بين ومع ذلك فاما
ان يكون جزء الهيولى جزء بالفعل له فيلزم هيوليات بالفعل بعدد
اجزاء المتصل وايضا فيؤل الامر الى ان تكثر افراد الماهية لتكثر افراد
المحل فيرد سؤال الامام بالمطالبة بسبب تكثر المادة والمحل او
جزء بالقوة فيلزم ان لا يكون الكل المركب من هذا الجزء ومن الصورة
موجودا بالفعل ضرورة ان عدم فعلية الجزء يستلزم عدم فعلية
الكل واما خامسا فلان قوله فقد اسند الشيخ اختلاف الافراد
الى العلل فلعل غرض الشيخ اسناد فاعلية التشخص الى العلل وعليه
يجب ان يحمل ما ينقل عنهم شارح العين ايضا من انهم على ان التشخص
المعقول بالفواعل والا فلا يرجع الى طايل اذ التشخص ما لم ينضم الى
الماهية بالمعنى الاعم من الاتحاد والاتصاف لا يحصل الشخص قطعا

والفاعل لا يمكن ان يكون عين التشخص فيجي الترديد بحاله من ان هذا
التشخص اما حال في التشخص وفي الحال في التشخص وهما محالان فيجب ان يكون
حالا في محل التشخص لان المباين لا يمكن ان يكون محل تشخص الشخص وان امكن
بل وجب ان يكون فاعل التشخص وح فنمنع ان نسبة الخارج الى الجميع على
السوية منع ناش عن عدم التحصيل بل اقول محل تشخص الشي لا يمكن ان يكون
غير ذلك الشي لان القيام المرادف للحلول في التحقيق ليس الا الاختصاص
الناعت فالتشخص والوجود معان فلا يلزم محال اصلا فكما ان معروض
الوجود موجود بهذا الوجود كذلك محل التشخص شخص بهذا التشخص سواء
بسواء على ان هذه التعملات باسرها مبنية على توهم الكلية بمعنى الاشتراك
وقد ابطلوه على ما فصل في المطارحات اذ لو كان الكلية بمعنى المطابقة
فلا ضير بالمعنى الاعم فضلا عن المعنى الاخص بل العوارض التي يعنونها بالسير
والتقسيم لعلية الاختلاف ان كانت عين التشخص الذي هو سبب الاختلاف
ليس الا فقد مر حاله وان كانت فواعل التشخص وما به التشخص فيجوز ان يكون
تلك العوارض كالتشخص من العوارض الذهنية فلا حلول ولا محلية في الخارج
حتى يستدعي مادة خارجية واعلم ان لتكثر افراد نوع واحد ثلثة تصورات
اثبات افراد للهيولى بعدد الصور لكل فرد من الصورة فرد من الهيولى
واثبات اجزاء للهيولى لكل فرد من الصورة جزء من الهيولى واثبات تمام
الهيولى لكل من افراد الصورة بناء على ان اختلاف العوارض لا يبطل شخصية
المعروض كالماء المتصل الذي عرض لبعض اجزائه حمرة ولبعضها سواد

والاول للمحقق الطوسي والثاني لبعض المحققين والثالث لشارح الهياكل
في شرحه للهياكل وان وافق ذلك البعض المحقق في حاشية التجريد والكل
كما ترى يأبى ما تقرر من امر الهيولى من نفي الوحدة بالذات والكثرة كذلك
عنها والاولان يشتركان في اتجاه سؤال الامام بمطالبتهم بسبب كثرة
المحل والثالث قريب من المكابرة اذ يلزم ان يكون الهيولى كالزمان
يقع فيها الكل معاً مع وحدتها الشخصية وسنقرره من القبول حيث
يقع التقريب ويتفق موقع البيان ما امكن العلامة في باب الهيولى الخ
واما غاية ما لخص العلامة في باب الهيولى فهو ان قال في حواشي حكمة العين
يجب ان لا يكون للهيولى امتداد اصلاً والا فاما ان يكون انفصال بالفعل
اولا وعلى الاول يلزم ان يكون منفصلاً بالذات لا بالعرض فقط وعلى
الثاني يلزم ان يكون متصلاً بالذات لا بالعرض فقط اقول هذا حسن جداً
ومن قبيل التوارد معنا لكنك مطلع على انه بمجرده لا يندفع الاشكال
ولا يتم امر الهيولى فقولنا لا امتداد له اصلاً ليس من خواصه ولا من خواصنا
بل اذا تؤمل يرجع الى ما قالوا من ان الهيولى لا مقدار له في ذاته ويبقى الكلام
في انه كيف ينطبق ما لا امتداد له اصلاً على ما له امتداد وما معنى كون
امتداده بالعرض يستلزم الامتداد بالعرض الانطباق ام لا فان كان
الاول فله امتداد بالذات قطعاً فلا يكون بالعرض وان كان الثاني
فيبطل كل ما قالوا في الهيولى ومن جملتها كون الصورة حالة سارية فيها
وكون الهيولى منبسطة الى غير ذلك وبالجملة هذا الدليل الذي ذكره

العلامة يجري بعينه في الاجزاء والانقسام والحجم والانطباق على امر ممتد
والانبساط والتحيز بالذات فيجب ان لا يكون هذه الامور للهيولى اصلاً
والاتصاف بالعرض بحيث يخرج الهيولى عن امتناع الانطباق وامتناع
الانبساط الى امكان الانطباق والانبساط وامكان الاجزاء و
محال في حق الهيولى ايضاً اذ هذا قول بالاتصاف بالذات لا بالعرض فقط
فيجب ان يكون حال الاتصاف بالعرض باقياً على عدم الاجزاء والانقسام
والانطباق والانبساط فيلزم ان يكون على تقدير كونه جوهراً ذا وضع
لا يتجزى وغاية ما يمكن ان يقال فيه كون شيء اولاً بلا امتداد ثم يعرض
له الامتداد غير متصور انما هو حكم الوهم فان العقل يحكم بان الامتداد
متاخر عن الهيولى بثلث مراتب او باربع فالهيولى في تلك المراتب بل
الصورة الجسمية ايضاً في بعض المراتب وهو مرتبة معروضيتها للمقدار
خاليتان عن الامتداد وكذا الكلام في الانقسام والاجزاء فان كون الشيء
ذا انقسام وذا اجزاء انما هو من اللواحق الخارجية المتاخرة عن ملحوقها
بحسب الخارج فيوجد هناك مرتبة ليست الهيولى بل الصورة هناك ذات
انقسام وذات اجزاء فضلاً عن التحيز والامتداد فلما تعين بمقتضى العقل
امكان خلو شيء سينطبق على الممتد عن الامتداد بل وقوعه فاي بعد في
ان يكون لنا شيء يخلو عن الامتداد في نفسه في جميع المراتب فان هذا يجب
بمقتضى العقل ان يحال على مجرد الوهم اذ لا ينقبض العقل عن هذا الخلو بل
يوجد كما برهنا عليه وسنحقق الحال فيه ان شاء الله تعالى وما

يختص بشرحه لحكمة الاشراق انه قال المشاؤن الصورة هي فعل الفاعل
في الهيولى التي كالكاغذ ومثلوها بالكتابة التي هي فعل الفاعل في
الكاغذ وفسروها بانها جوهر من شانه ان يكون بالقوة دون ما يحل
فيه ومذهبهم ان الهيولى موجود فحسب تقبل الصور والمقادير
وليس له تخصص في نفسه الا بالصورة وهي باينة للجسم ان لم ينفصل
بالفعل لان ثبوتها ليس بواسطة الانفصال نفسه فقط بل وبواسطة
القوة عليه ولهذا كانت الهيولى باينة حال الانفصال وقبله وبعده
وليس لها في ذاتها اتصال ولا انفصال ولا وحدة ولا تعدد والا لم
تكن موضوعة وقابلة لهذه الاشياء لكن مع تعدد هذه الاحوال
في حق الهيولى وافق صاحب حكمة الاشراق على نفي الهيولى وقبل كلما اورد
على المشائين سوى لزوم كون الهيولى واجب الوجود فرانه ان الهيولى غير
ثابتة الا ان يقال التفسير غير النقد والتقرير غير الرد اقول ستعرف
حال ما قبله وحال ما رده فقبوله رد ورده مردّد

تاصيل الشيخ الاجل شهاب الدين المقتول في باب الهيولى

المؤيد بالملكوت

واما ما اصل في الهيولى الشيخ الاجل والحكيم الابجل متقن صناعة الاشراقيين
الشيخ المتاله شهاب الدين فمما يختص بحكمة الاشراق ان ليس لهم في
العالم شيء هو موجود فحسب يقبل المقادير والصور اي الجسمية والنوعية
وهو الذي سماه المشاؤن بالهيولى وليس في نفسه شيئا مختصا عندهم
بل تخصصه بالصورة اي الجسمية والنوعية الجوهريتين عندهم

فحاصله يرجع الى انه موجود ما وجوهريته سلب الموضوع عنه وهو ليس بامر
وجودي وقولنا موجود امر ذهني كما سبق من انه لا صورة له في الاعيان
وما كان كذلك لا يوجد الا في الذهن فالهيولى لا توجد اذ لا توجد الا فيه
فما سموه هيولى ليس بشيء اي موجود في الخارج بل هو عدمي اعتباري
لا حصول له في الوجود ولا صورة له في الاعيان وما في المطارحات
انه اذا لم يبق من رسم الهيولى الا الوجود كانت ماهيتها نفس الوجود بل
واجبة الوجود لانكم قلتم ان ليس في الموجودات ما وجوده عين ماهيته
الا واجب الوجود **اقول** هذا تصريح من قبلهم في نقل مذهبهم
بان الهيولى ليس بالفعل الا في الوجود فليس وجودها كساير صفاتها كما فهمه
صاحب المحاكمات وساعده التحقيق ايضا كما اسلفناه فقولهم في تفسيره
جوهر من شانه ان يكون بالقوة دون ما يحل فيه كما نقله العلامة في
شرح حكمة الاشراق ليس المراد منه انه بالقوة في الوجود ايضا لان
قوله موجود فحسب من عبارة المشائين فجواب العلامة في هذا الشرح عن
اعتراض لزوم كون الهيولى واجب الوجود على ما في المطارحات بقوله ولا
يخفى انه اذا فسر الهيولى بما فسره المشاؤن من انها جوهر من شانه ان يكون بالقوة
دون ما يحل فيه لم ينتظم القياس الدال على انه واجب الوجود غير متجه
فان غرض الشيخ لزوم كونه واجب الوجود بناء على ان عينية الوجود
تقتضيه قطعا واما لزوم عينية الوجود فانما يلزم من قولهم اي هي موجود فحسب
وقوله في المطارحات لم يبق من رسم الهيولى الا الوجود مفصح عما قلناه

اذ مراده انكم ادرجتم فی رسم الهیولی ما یخرج به واجب الوجود لکن
اللوازم التی التزمتم فی حق الهیولی لا سیما فی رسمها سوی الوجود
فلا ینفعکم ذلك الدرج فی لزوم کونه واجب الوجود فبعد ثبوت
انه یلزم کونه واجبا بتلك الالتزامات التی التزمتم فی حق الهیولی فلو لزم
من الرسم کونه ممکنا ایضا فقد فحش الفساد حیث لزم اجتماع النقیضین
ایضا والمقصود الذی هو ابطال مذهبکم تتضاعف مؤیداته حینئذ
واقول ــــــــ اما کلام الشیخ فتحقیق الحال ان کل امر خارجی
لیس فی مرتبة الوجود الا الموجود فحسب او الوجود فحسب او الموجود
المتشخص اذا کان الوجود والتشخص معان فی المرتبة کما اختاره السید
واذا کان الوجود من العوارض الخارجیة فقبل الوجود مرتبة اخری لیس
فیها شیء اصلا الا الذات واذا کان الواجب تعالی واحدا من جمیع
الوجوه وکان سلب الاغیار راجعا الی کونه صدا وهذا السلب
نفس الذات حتی لا یلزم التعدد بسبب هذه المصداقیة لتصحیح صدور
الکثرة عن الواجب تعالی بسببها ولا یخل بکونه تعالی واحدا من جمیع
الوجوه کما صرح به بعض الافاضل لزم ان یکون الواجب تعالی شیئا هو
موجود فحسب ولا اقل من کونه کذلك فی مرتبة صدور المعلول الاول
کما ذکره السید فی حواشی حکمة العین فلقد جاز خلو الشیء عن
الوحدة والکثرة بل عن التشخص علی ما ذهب الیه الحکماء من کون التشخص امرا
موجودا فی الخارج بل عن النقیضین علی ما قیل من ان ارتفاع النقیضین

جایز بحسب المرتبة فلا اشکال فی مجرد مثل هذا الشیء فی الخارج کما
استصعبه انما الاشکال فی انه یلزم الخلو عن الجزئیة والکلیة ایضا
فی تلك المرتبة فبمجرد هذا الخلو ایصلح هذه المرتبة لکل من الجزئیة والکلیة
ام یتعین کل ما فی الخارج للجزئیة والمتاخرون یدعون الضرورة فی کون
کل ما فی الخارج بحیث اذا قطع النظر عن جمیع ما عداه یکون جزئیا
وانت خبیر بان التشخص علی تقدیر کونه من العوارض الخارجیة کما هو مذهب
الحکماء لا تقبل هذه الدعوی ضرورة کون التشخص حینئذ اخلا فی الامتیاز
وامتناع الامتیاز بدون اعتبار التشخص مع الشیء وامکان انفراد الشیء
عن التشخص حینئذ لا فی الذهن وفی الملاحظة فقط بل وفی الخارج ایضا
فالظاهر بل الواقع هو الاول اعنی احتمال الشرکة لان مانع الشرکة لیس ذاته
حینئذ ولا داخلا فی ذاته ومناط الجزئیة والکلیة نفس المفهوم کیف لا
ولیس هناك الا الماهیة الکلیة والتشخص فاذا قطع النظر عن التشخص لم یبق
الا المفهوم الکلی ودعوی الضرورة السابقة من کون کل ما فی الخارج
مع قطع النظر عما عداه ان ارتکبت مع وضع اصول الحکماء فی باب
التشخص فقد عرفت فساده وان کان الغرض برهانیا لا وضعیا تسلیمیا
فقد رجع الامر الی انکار ما هو اصل الحکماء فی باب التشخص فالکلام فی
امر الهیولی بناء علی تلك الدعوی من قبیل خلط المذاهب فان کلامهم فی
باب الهیولی مبنی علی اصولهم لا علی رفض اصولهم او ما یستلزم رفضها
من تلك الدعوی مثلا فلقد ایقنت بان اصولهم لا تابی وجود

امر مبهم في الخارج بل اصولهم كالتحقيق تقتضيه فارفض ما عودت
نفسك من التلقي بقبول مقدمات ملفقة من المذاهب في تزييف ما
اسس على اصول طائفة بعينها فان هذا اغلب ما يتوصل به الى ابطال
اصل من اصول اصطلحت عليها اساطين الحكمة ثم اقول
ان الابهام بهذه المثابة غير مختص بالهيولى فان مرتبة الصورة الجسمية
ايضا امر مبهم وكذا مرتبة الصورة النوعية ولا شك انهما اي المرتبتين
موجودتان في الخارج عندهم فيلزم ان يكون الجسم المطلق الذي هو عبارة
عن مرتبة الصورة الجسمية موجودا في الخارج وكذا يلزم ان يكون الارض
المطلقة التي هي عبارة عن مرتبة الصورة النوعية موجودة في الخارج وهذا
اللزوم ليس مختصا بمثبتي الهيولى وبمن يكون الصورة النوعية عنده
جوهرا بل يلزم من يقول بالصورة النوعية الخارجية مطلقا سواء كانت
الصورة النوعية جوهرا كما هو راي المشائين او عرضا كما هو مذهب الاشراقيين
والمتكلمين اذ على التقدير ين معا يتقدم المرتبة المطلقة في الخارج على التحصل
الشخصي فيلزم وجودها قطعا **فالقول** بوجود المبهم على ابهامه ولو مرتبة
يلزم الكل ولا يختص بمثبتي الهيولى وبهيولاهم فقط بل يشمل هذا اللزوم
المرتبتين الاخيرتين ايضا اعني الجسمية والنوعية **واقول** ولم يكن بهم
حاجة الى التزام القول بالصور المتعددة المستلزمة لمثل ما ذكرنا بل
كان ينبغي الاقتصار على الصورة الشخصية مدعيا ان الصورة الشخصية
منشا لجميع ما ينسبونه الى تينك الصورتين كما ارتكبوه في النفس حيث لم يقولوا
في الانسان بثلث نفوس نباتية وحيوانية وانسانية بل قالوا هناك
نفس واحدة هي منشا لجميع ما ينسبونه الى النفسين مع زيادة.

تنبيه

ما نقحه السيد السمرقندي في باب الهيولى

واما السيد السمرقندي فابعد الناس فهما للهيولى ولما قيل فيه
من الاقاويل الملخصة لمن تقدموه حيث قال في الصحايف فساد ما
قالوه واضح لان قولهم الصورة محتاجة الى المحل فيه فساد واضح لانها لو
احتاجت الى المحل لكان عرضا لا جوهرا او اعتقادهم انه جوهر وايضا
يلزم ان لا يكون محله هيولى بل يكون موضوعا فيبطل اعتقادهم في
الهيولى والصورة قال وبعضهم اراد دفع هذا الاعتراض فقال الصورة
تحتاج في تعينها الى الهيولى لا في وجودها وما علم انها متى احتاجت في
التعين احتاجت في الوجود ايضا لان التعين لازم الوجود والاحتياج
في اللازم يستلزم الاحتياج في الملزوم واذا لم يكن محتاجا الى المحل
فلا يتم دليلهم وايضا لو كان الجسم مركبا من الهيولى والصورة لكان
مركبا من جسمين ويلزم تركب الجسم من امور غير متناهية وانما قلنا
انه يلزم تركبه من جسمين لان الصورة لكونها ذاهبة في الجهات والهيولى
لكونها حاصلة لها كلتاهما منقسمة في الابعاد ومشار اليهما
بالحس وما هو كذلك فهو جسم فالهيولى والصورة جسمان فلو
كان الجسم مركبا من الهيولى والصورة يلزم ايضا تركبهما من جسمين آخرين

والذي هو ما عم الكل وذكر بنو العقل الابد
ثم الكون الكل من الذي هو من العنصر وهكذا
نتائج الفنا

ولزم اللاتناهي **اقول** فساد ما ذكره اوضح من ان يخفى اما اولا فلان
عدم استلزام الحلول للعرضية امر مفروغ عنه قد لخص الكلام
فيه من تقدم من المحققين بوجه لم يبق فيه شائبة شبهة فاما ان
لا يفهمه او لا يقبله وليس فيما ذكره شيء يعباء به يصلح متمسكا لعدم
القبول فبعض الحكماء يلتزمون قيام الجوهر بغيره كما ان بعض المتكلمين
يلتزمون قيام العرض بذاته ويكشف عن وجه سواغ كل منهما كون
القيام عبارة عن الاختصاص الناعت في التحقق والاستنكار لكونه
عبارة عن التبعية في التحيز الى حيث جاز ان يكون القايم بالمحل متبوعا في
التحيز لذلك المحل كما في الصورة بالنسبة الى الهيولى فما الذي يوجب
القطع بان كل عرض يجب ان يكون ناعتا لشيء ما وينقل عن فيثاغورس
الزام انقلاب القائم بذاته اولا الى القايم بغيره ثانيا كما ان الآمدي
يلتزم العكس ونظيره تجويز كون شيء غير ذي وضع اولا ذا وضع ثانيا
كما هو المستفيض الشايع وان امتنع البعض عنه مدعيا ان الوضع وعدمه
صفتان لا يمكن تواردهما على شيء واحد اصلا على ما حكاه السيد
في حاشيه المحاكمات وسيجيء زيادة بسط لهذا الموضع بل نقول الفرق
بين الحصول والاتصاف كما ذهب اليه جمع من المحققين نفصله فيما بعد
قوله بقيام العرض بذاته في الذهن فان صورة العرض عرض بالاتفاق
مع قيامها بذاتها في الذهن اذ لم يذهب احد الى كون الشيء جوهرا في
الذهن وعرضا في الخارج ولو ذهب ذاهب اليه فرضا فلا شك في بطلانه

كبطلان عكسه اي كون الشيء عرضا في الذهن وجوهرا في الخارج لتباين
المقولات كما ذكره الشيخ في الشفاء وغيره من المحققين قوله الاحتياج في
اللازم يستلزم الاحتياج في الملزوم الى واما ثانيا فلان اللوازم المترتبة
كل منها محتاج اليه للملزوم في لازمه مع ان كلا منهما معلل بالملزوم فاني له
الحكم بان الاحتياج في اللازم يستلزم الاحتياج في الملزوم واما
ثالثا فلانه انما يلزم كون الهيولى جسما اذا كان له حجم وبعد في ذاته وهم
ينفونهما عنها ولا يلزم من مجرد حصولها للصورة كونها كذلك الا ان يدعي
الضرورة وحالها معلومة او يقيم عليه دليلا ولم يقم وسيرد عليك حقيقة الحال وجليته المقال

مبلغ

ما تمكن منه شارح التلويحات في امر الهيولى

واما هبة الله بن كمونة شارح التلويحات فقد وقف عند تجويز ان يكون
قابل الاتصال والانفصال باصطلاح ثان وهو الامتداد تقليدا
لصاحب المطارحات فان صاحب المطارحات قد رسلك الانفصال
في اثبات الهيولى ولم يتعرض التزييف الذي تعرض له في حكمة الاشراق
لكن حيث اتم الشرح على طبق المتن قال وفيه نظر لان الاتصال الذي
يقابله الانفصال لا يعقل الا بين شيئين ولا كذلك الامتداد فان عنى
بالاتصال الامتداد على اصطلاح ثان لم يمتنع ان يكون هو القابل
للانفصال لكونه غير مقابل له فلا يتمشى البرهان المذكور قال وقد نبه
على ذلك في بعض كتبه وذكر فيما بعد الطبيعة على تركب الجسم من هيولى

والصورة كلاما يأتيك هنالك تحقيقه ان شاء الله تعالى واشار
ببعض كتبه الى حكمة الاشراق فانه قال فيه يرد على قول المشائين ان
الاتصال لا يقبل الانفصال لان الاتصال يقال فيما بين جسمين فيحكم
بان حكم احدهما اتصل بالاخر وهو الذى تقابله الانفصال وفى الجسم
امتداد من الطول والعرض والعمق والامتداد ليس يقابل الانفصال
اصلا لان الاتصال الذى يقابله الانفصال لا يعقل الا بين شيئين
ولا كذلك الامتداد واذا كان كذلك فان عنى بالاتصال الامتداد
على اصطلاح ثان لم يمتنع ان يكون هو القابل لكونه غير مقابل له و
استعمال الاتصال بازاء المقدار يوجب الغلط لانه اشتراك فى اللفظ
فيوهم ان المراد فيه الاتصال الذى يبطله الانفصال وليس كذلك

اقول هذه المرتبة من الكلام بعد ما رأى التحقيق
الذى فى شرح الاشارات وفى عيون الحكمة من ان الاتصال باى معنى
اخذ لا يجامع الانفصال ليس لها شان اصلا اذ طريق الرد ينحصر حينئذ
فى منع ان الاتصال من مشخصات المتصل ولهم فيه دعوى الضرورة
وسنقيم عليه برهانا ان شاء الله تعالى ومع ذلك فقد سلم ان الاتصال
ان الاتصال المقابل للانفصال لا يقبل الانفصال وقد تقرر ان احد
النقيضين يجوز ان يقبل الاخر انما المحال قول ثالث لهما على ما بسط فى
موضع ما ذكره وما ذكر فيما بعد الطبيعة من الكلام فى تركب الجسم من
الهيولى والصورة فهو يرجع الى نفى التركب من الهيولى والصورة على

اصطلاح

اصطلاح المشائين فان ما قرر عليه الامر هنالك ان الصورة عرض و الهيولى
نفس الجسم وانما توهم عبارته فى التلويحات من تركب الجسم من الهيولى و
الصورة لا يناقض ما ذكر فى حكمة الاشراق من عدم تركبه منهما

توغل

الامام الرازى فى انتصار نفى الهيولى

واما ما افاده الامام الرازى رحمه الله فى نصرة على نفى الهيولى فيما يختص بشرح
الاشارات ان ابطال وحدة مادة الجسمين بعد الانفصال وتعددها
ولا حاجة الى نقل دليل بطلان الوحدة لكون مختارهم التعدد وما زاد
فى ابطال التعدد على ان قال التعدد يقتضى عدم تلك المادة التى كانت
واحدة وحدوث المادتين المتجددتين فاذن تفريق الجسم يكون اعداما
لصورته ومادته فيكون تفريق الجسم اعداما له بالكلية وايضا فلو
كان تعدد الجسمية بعد كونها واحدة يقتضى احتياج الجسمية
الى مادة لكان تعدد المادة بعد كونها واحدة يقتضى احتياجها
الى مادة اخرى فيلزم التسلسل اقول وانت قد عرفت
اندفاعه بما مر من تلخيص مسلك الانفصال وتنقيحه من قبلنا ومع ذلك
فيمكن ان يقال انما يلزم التس لو اتصفت المادة بالوحدة والكثرة
وحيث لا وحدة ولا كثرة فلا عدد فضلا عن العدد غير المتناهى وهذا
يجرى فى اجزاء الهيولى ايضا اذا قيل بانقسامها اذ يجوز ان يكون كالكل الجزء ايضا
فى عدم جريان الوحدة والكثرة فيه فلا يجرى فيه ايضا التس على تقدير

القول بوجودها بالفعل حال الاتصال وتوضيحه ان الوحدة ح
تنحصر في الوحدة الواحدة وهي وحدة الصورة اذ وحدة الهيولى
بالعرض فيرجع الى وحدة الصورة فيكون وحدة هيولى الهيولى
هي الوحدة الاولى فقط وهكذا كلما ذهبت وما يختص بشرح عيون
الحكمة انه قال في طبيعياته القول بالهيولى عندنا على ما سياتي
تقريره في اول العلم الالهي من هذا الكتاب ليس بحق وبتقدير ان يكون
ثبوت الهيولى حقا فانه لا يتعلق بهذا الاصل شيء من مباحث
العلم الطبيعي الا القليل النادر وهو مسئلتان في الطبيعيات
ومسئلتان في الالهيات المسئلة الاولى من الطبيعيات اثبات
التخلخل ومعناه ان الجسم قد يصير حجمه اعظم من غير ان ينضم اليه شيء
آخر ويقع في داخله شيء من الفرج وضده التكاثف وقال وهذا
المذهب لا يصح القول به الا اذا اعتقدنا ان الجسمية قائمة بمحل لا
حجم له في ذاته فاذا اعتقدنا ذلك امكننا ان نعتقد انه يزول
عن ذلك تلك الحجمية العظيمة ويحدث حجمية اخرى صغيرة وبالعكس
اقول فينتقض من هذا قولهم بان الهيولى شيء يجب ان لا
يكون له امتداد في نفسه وهذا امر مهم في باب اثبات الهيولى
فاحتفظ به ينفعك فيما يرد عليك منا لكن يتجه على ما ذكره
النقض بقبولها للصورة فانها مع ثبوت الصورة لها بالذات لا
بالعرض يمكن ان يتوارد عليه الصور المختلفة فلم لا يجوز ان

يكون الحال كذلك في المقادير المختلفة واي فرق بين اختلاف و
اختلاف وايضا على تقدير ان لا يكون للهيولى مقدار في ذاتها فجواز
اختصاصها ببعض المراتب من المقدار صغرا او كبرا بحيث لا تتجاوزه
ولا تنحط عنه لئلا يلزم السفسطة بتجويز ان يسع الجبل حيز الخردلة
وبالعكس فلم لا يجوز ان لا يكون لها مقدار في ذاتها ومع ذلك لا تقبل
الا مقدارا معينا اما لذاتها او بواسطة الصورة اذ الصورة اذا ابت
الا مقدارا معينا لا ينفع قبول الهيولى في ذاتها مقادير مختلفة في اثبات
امكان التخلخل والتكاثف بل كونهما ممكنين لذات الهيولى ح ممتنعين
بالغير الذي هو الصورة فاللازم هو الامكان الذهني للتخلخل والتكاثف
لا الامكان في نفس الامر ولو سلم الامكان في نفس الامر بالنسبة الى ذات
الهيولى فالامتناع بالغير متعين فالامكان الذهني ايضا غير لازم ومما
يختص بشرح عيون الحكمة ايضا انحصار تعدد الهيولى بعد ورود
الانفصال في ان يكون الهيولى منقسمة اقول نسبة
الهيوليين الثابتتين الى الهيولى الواحدة الثابتة حال الاتصال
بالكثرة حال الانفصال فان المجموع من حيث هو مجموع ليس بكثير وهم
مصرحون بان الهيولى يجب ان لا تنقسم بانقسام الجسم على ما ذكره في
شرح الملخص ومما يختص بهذا الكتاب ايضا اعني شرح عيون الحكمة
انه قال الهيولى من حيث هي هي موجودة مجردة عن الوضع والحيز
فيمتنع ان تكون موصوفة بالتكثر والحصول في الحيز بل الموصوف بهما

ليست نسبة الكل الى الجزء والا لم تتصف
ما كان واحدا حال الاتصال

كما ث

الجسمية من حيث هي هي **اقول** قد علل السيد في حواشي المحاكمات

كون وضع الهيولى من جانب الصورة بما يرجعه الى الاتصاف بالعرض

~~فهذا الحمل نافع في باب الهيولى فاحفظه واحتفظ به ايضا لكن الشيخ~~

~~صرح في المباحثات بان~~ بالذات هو ~~فلو لم يكن~~

~~للهيولى في نفسها لزم ان لا يكون لها تشخص في نفسها ايضا اذ~~

~~بالعرض لا يفيد التشخص بالذات قطعا~~ ثم ان لا عراض الجسم بل

لعرض عرضه بل العرض عرض عرضه بل العرض عرض عرض عرضه وضعا

كالمقادير والنقطة وحيث كان الاشارة الى الحال في الجسم في ابعد المراتب

اشارة الى الجسم فكيف لا يكون الاشارة الى الساري بكليته في كلية شيء

اشارة الى ذلك الشيء مع ان انتهاء الامتداد الى احدهما يستلزم انتهائها

الى الاخر ايضا فان قلت كون الوضع هو المتشخص بالذات لا يوجب الا

استناد تشخص ذي الوضع الى الوضع ولما لم يكن الهيولى ذات وضع

لم يلزم من انتفاء وضعها بالذات انتفاء تشخصها بالذات

قلت بعد ان صرحوا بكون تشخص الهيولى مستفادا من الاعراض

المكتنفة بها من الكم والكيف والاين والوضع يكون حال تشخص الهيولى

بالنسبة الى الوضع كحال تشخصات سائر ما يستفاد تشخصها

من هذه الاعراض الا ان هنا نكتة هي ان الوضع ان كان عبارة

عن قبول الاشارة الحسية بالذات يخص الوضع بالذات في الصورة

ويكون الاعراض باسرها مشاركة للهيولى في كون وضعها بالعرض وان

وان كان عبارة عن قبول الاشارة مطلقا اعم مما بالذات وبالعرض

والتبعية يمكن ان نفرق بينهما على رايهم ولعلهم يرون الثاني لان

وضع الاعراض حتى النقطة وضع بالذات لا بالعرض كما يفصح عنه

اطلاقاتهم ايضا **ومما يختص بهذا الكتاب** ايضا التصريح

بكون الهيولى والصورة متداخلتين **اقول** ان الهيولى لا متصلة

بالصورة ولا منفصلة عنها لان الاتصال والانفصال ملزومان

للتباين في الوضع والهيولى والصورة متداخلتان متحدتان في الوضع

وكذا الحال في جميع الحال والمحل اذ ليس البياض مثلا متصلا بالجسم

ولا منفصلا عنه فلو لم يكن الهيولى متصلة ولا منفصلة في ذاتها لزم

ان لا تنقسم او لا يكون لاجزائها بعضها بالنسبة الى البعض وضع وبالجملة

لزم ان لا يكون لها اجزاء مقدارية وان جاز ان يكون له اجزاء الوجود واجزاء

الماهية فاذا لم يكن لاجزائها وضع فهل يجوز ان يكون لها وضع بالعرض

بحيث يخرجها عن اللاامتداد الى الامتداد وبديهي ان هذا ظاهر

الاستحالة او يؤول الى اخراج الاتصاف بالعرض الى الاتصاف بالذات

واذا كان هذا ظاهر الاستحالة لزم امتناع الانطباق بين الهيولى

والصورة ضرورة انه لا يتصور الا بان يرجع الاتصاف بالامتداد

الى ما بالذات **ومما يختص بهذا الكتاب** ايضا ان الهيولى

عندهم ليس لها حصول في حيز ولا اختصاص بجهة وان الهيولى لو

كان هو الذي يقبل الانفصال والاتصال لزم كون الهيولى جسما

بحيث كان الموصوف الاولى للحجم الجسم لا الاشياء من جزئية فالمراد من جسمية الجسم لا الصورية الجسمية م

تامل

لان الاتصال عبارة عن كون الجسمين واقعين في الحيزين بحيث لا
يتخللهما ثالث والانفصال عبارة عن وقوعهما في حيزين بحيث
يتخللهما ثالث فقبول الاتصال والانفصال لا يعقل الا للشيء الذي
يكون مختصاً بالحيز وحاصلاً في المكان وكل ما كان كذلك فهو جسم ومتحيز
اقول هذا ايضاً مبني على انقسام الهيولى بانقسام
الجسم وليس كذلك لما مران نسبة الهيوليين الى الهيولى الواحدة ليست نسبة
النصفين الى الكل المنصف وقد صرح الشيخ في النجاة بان الهيولى
للكل والجزء واحد ومعناه ان هيولى الجزء ليست جزء الهيولى وما
يختص بملخصه انه قال اعتراضا على عدم صحة تعريف الجسم بقابل الابعاد
ان قابل الابعاد حقيقة هو الهيولى ولا مدخل في ذلك القبول للصورة
والا لكان الصورة مبداء للقبول والفعل غاية ما في الباب ان يقال
الهيولى لا يقبل الابعاد الا بعد قبول الصورة اقول قبول الابعاد
كيف يكون حالاً للمادة اذا لم يكن للهيولى بعد في نفسها ومحصل
ما ذكره في المحصل كون الانفصال والاتصال عرضين متعاقبين على
موضوع واحد وقد علمت وجه دفع من قبلهم وسنعطيك
باذن الله برهانين حاسمين لمادة هذه الشبهة بالمرة

نهاية

دقة صاحب المحاكمات

واما مبلغ ما وصل اليه فهم صاحب المحاكمات في باب الهيولى فراجع
الى ما نقح في مسلك الانفصال وقد عرفت حاله ومع ذلك فقد
علل كون هذه الاحوال للهيولى بالعرض بان الصورة علة للهيولى
فكيف لا يكون هي لها بواسطة ورد عليه السيد في حاشية المحاكمات
بان العلية لا تقتضي ذلك كما لا يخفى اقول من هذا التعليل
يظهر انه لم يحصل معنى كون هذه الاحوال لها لا في نفسها بل
بواسطة الصورة وبالغ في كون جميع صفات الهيولى بالعرض
الى حيث قال حتى ان اجزائها وانقسامها ووجودها ايضا بالعرض
وانت تعلم ان كون الاجزاء والانقسام بالعرض يرجع الى ما قالوا
من انه لا مقدار لها في نفسها ولا حجم لها في ذاتها اما كون الوجود بالعرض
فهو بالحقيقة قول بنفي الهيولى اذ لا شك ان الاتصاف بالعرض
من اقسام المجاز كما ذكره بعض المحققين مع ما للشيخ من النص
على كون وجود الهيولى بالذات لا بالعرض عند بيان الفرق بين
المعدوم والهيولى حيث قال في التعليقات الفرق بين المعدوم
والهيولى ان الهيولى موجودة بالذات معدومة بالعرض والمعدوم
معدوم بالذات موجود بالعرض على ما قدمناه ثم ان ما يتراءى
انه يجب ان يكون الهيولى منقسمة في جميع الجهات اذا لم تكن
من المجردات لامتناع الجزء وما في حكمه فكيف لا يكون له
الاجزاء والانقسام والحجم والامتداد في نفسها والذين يصححون
حال الهيولى بالتزام انتفاء هذه الامور عنها ينسبون هذا

الاصل الذی هو اصل اصولهم فی باب الجواهر اذ غرضهم من انتفاء هذه
الاحوال عنها فی نفسها ان لا یتصف بها حقیقة بل یکون اتصافها
بها بالعرض علی قیاس حال ساکن السفینة مع الحرکة لا انها تتصف بها
حقیقة لکن هذا الاتصاف معلل بالغیر کما توهم صاحب المحاکمات
لاشتراک الصورة فی هذا الاحتیاج بل جمیع الاتصافات لا بد من
الاحتیاج فیه الی التعلیل بغیر الموصوف اللهم الا ان یکون لازم
الماهیة بل هو ایضا محتاج الی الوجود المطلق کما التزمه السید وان
رددنا علیه علی ما حققناه فی المحاکمات فی التجرید قال العلامة الطوسی فی
شرح الاشارات موجد الشیء موجد لجمیع صفاته الذاتیة واما لوازمه فهو
تلک الصفات له لذاته فلیس معناه انها لیست بفعل فاعل الشیء بل
انما صدرت عن فاعل الشیء بتوسط ذات الشیء فلیست بفعل
فاعل مباین لهما لا یقال لثبوت الامور المذکورة بالعرض فی الهیولی
یمیزها عن الجوهر الفرد لانتفائها عن الجوهر الفرد بالعرض ایضا لانا
نقول الدلیل الدال علی امتناع انتفاء الامور المذکورة عن جوهر ما
انما یتعلق بالاتصاف بالذات کما لا یشتبه علیک کیف لا ولو کان
الکلام فی الاتصاف بالعرض او فی الاتصاف المطلق لم یظهر انتفاؤها
عن النقطة والخط والسطح اذ لم یتم برهان علی عدم ثبوت الامور المذکورة
فی هذه الاعراض بالعرض ایضا فان التحقیق ان الاتصاف بالعرض لا ینحصر
فی علاقة دون علاقة علی ما صرح به بعض الافاضل

[illegible]

المجلسی الشریف

نهایه

ما حرره سید المحررین فی باب الهیولی

واما نهایه تحقیق سید المحققین فی باب الهیولی فهو ان قال الذی تقتضیه
قواعدهم ان الهیولی فی الوحدة والکثرة وسایر الصفات تابعة للصورة
فمع الصورة الواحدة واحدة ومع الصورة الکثیرة کثیرة ویلزم منه ان لا
یکون متشخصة فی نفسها بل وحدتها الشخصیة ایضا تابعة لوحدة
الصورة الشخصیة وکثرتها الشخصیة تابعة لکون الصورة کثیرة
شخصیة **اقول** هذا ما ذکره العلامة فی شرح حکمة الاشراق
لکنه یخالف صریح ما نص علیه الشیخ فی الشفاء من تداخل هیولی
المنفصلین حال الاتصال فانه یجوز هیولیات بعدد الاجسام
المنفصلة لجسم واحد مع وحدة الصورة فالصورة واحدة والهیولی
کثیرة فلا یکون تابعة لها فی الوحدة والکثرة والصورة شخص واحد
والهیولی اشخاص لا یحصی فلا تتبعها فی الشخصیة وسننقل عبارة
الشیخ بعینها ثم ان من الظاهر ان لا یکون الهیولی متشخصة فی ذاتها
علی مقتضی قواعدهم فهذا غفل ما وهم الخواجه بانه من غوامض
مسایل هذا العلم حیث قال من غوامض مسائل هذا العلم
ان کلا من الهیولی والصورة متشخص بالاخر لکن بوجه لا یلزم الدور
فان الهیولی قابلة لتشخص الصورة وفاعلة الاعراض المکتنفة لها من
الاین والوضع ومتی وامثالها من المسمیات بالمشخصات والصورة

فاعله لتشخص الهيولى ولو لم يكن للهيولى تشخص في نفسها لم يحتالوا
لدفع الدور مبطلا بعضهم ما صورة الاخر على ما بسط في موضع
بحثه ثم انه علل في حاشية المحاكمات كون هذه الاحوال لها لا في
نفسها بل بواسطة الصورة بان الاتصال من الاعراض الذاتية الاولية
للصورة **اقول** من تعليل هذا يفهم انه ايضا ليس له مزيد
تحصيل المعنى المعلل كيف والاتصال من الاعراض الذاتية الاولية
للمقدار لا للصورة ولا لساير الاعراض المتصلة مع ان زوال الاتصال
يستلزم زوال هذه المعروضات غير الاولية **وايضا** الاعتراف
بان الهيولى يجب ان يكون غير متشخصة في ذاتها يصادم ما صرح به في
بحث نفي وجود الكلي الطبيعي من دعوى البديهة في ان ما هو موجود في
الخارج يجب ان يكون مع قطع النظر عما عداه متشخصا في ذاته وايضا
فقد صرح به عند ابطال فاعلية الصورة المطلقة للهيولى بان المطلق
لا يمكن ان يكون فاعلا للواحد بالشخص فلو لم يكن تشخص الهيولى في ذاتها
فلم لا يجوز ان يكون المطلق علة لمثل هذا الواحد بالشخص ثم ان استفادة
الوحدة والكثرة من الصورة وكونها تابعة لها فيهما وفي تشخصهما مصادم
لما قالوا من ان تكثر افراد نوع واحد انما هو بواسطة تكثر المادة والمادة
متكثرة بذاتها والفاعل لا يحتاج في تكثير القابل للتكثر لذاته الى
امر آخر وهذا القابل منحصر في الهيولى فكون الصورة تحتاج الى
تكثر المادة لا ان الامر بالعكس بان يستفيد المادة التكثر من الصورة

الى حيث يكون اتصاف المادة بالتكثر بالعرض اذ لا يمكن توقف تكثر
الصورة بتكثر المادة حينئذ اصلا كيف ولا يوجد تكثران
احدهما بواسطة الآخر بل يكون هناك تكثر واحد ينسب الى
الصورة اولا وبالذات والى المادة ثانيا وبالعرض كما هو شان
الاعراض الاولية على ما اعترف السيد به وايضا فقد نص الشيخ في
الحكمة المشرقية على كون الصورة الجسمية ايضا مشتركة تعينها في جميع
الاجسام كالهيولى وعلى ان كلا منهما يتعلق بالابداع لا يكون من شيء ولا
يفسد الى شيء آخر وصرح في التعليقات بانه اذا بطل صورة النار
وحدثت صورة الهواء تبطل الصورة الجسمية معها ويحدث
صورة جسمية اخرى وقال في الشفاء ان الوحدة الشخصية للهيولى
مستحفظة بالوحدة النوعية للصورة الجسمية لا بالوحدة الشخصية
اقول ولعل هذا هو الحق فان الصورة اية صورة كانت
متصلة في ذاتها فكيف لا تنعدم بانعدام الاتصال بل هذا ينافي ما
اشتهر منهم من ان الصورة الجسمية قديمة بنوعها لا بشخصها وينتقض
مادة نقض على مسلك الانفصال لكونه اعترافا بعدم لزوم
زوال المتصل من زوال الاتصال لكون الصورة الجسمية متصلة
ضرورة واتفاقا اعترافا مع زيادة انه لا يمكن التوجيه الذي ارتكبوه
في الهيولى ههنا اذ لا يمكن ان يقال ليس الصورة الجسمية واحدة في
نفسها ولا كثيرة في نفسها حتى يمكن التزام ما يلزم منه وهو ان لا يكون

متشخصة بذاتها بل يكون تابعة فى الوحدة والكثرة لامر آخر فليس التوجيه
الذى ذكره فى الهيولى توجيها لمثل هذا الكلام فالحكم بافضاء قواعدهم
ما ذكره على الاطلاق غير سديد اذ بعض قواعدهم يبطله وان لم يابه
البعض وبالجملة فكون الوحدة والكثرة للصورة لذاتها وللهيولى
بواسطتها وعدم تشخص الهيولى فى نفسها وتشخص الصورة فى نفسها لا
يصلح توجيها لكلامهم **ثم اقول** لو كان مرادهم ما فهمه
السيد قدس سره لكان كلامهم فى اثبات الهيولى اشبه بكلام الصوفية
منه فى اثبات العقول واحرى بتسميته خارجا عن طور العقل
وطورا وراء طوره اذ لو جاز هذا فليجز ان يكون الواجب واحدا
تارة ومتعددا تارة اخرى ومجردا غير منقسم جزئيا حقيقيا تارة
ومادة منقسما منبسطا على هيا كل الممكنات اخرى ويحل فيه جميع
الموجودات او يحل فى جميع الموجودات ثم ان تجسم المجرد وان
اشعر كلام الخواجه بجوازه حيث كتب فى جواب من سال ان الهيولى
كيف تجسم بعد تجردها اولا ان للتركيب خواص يعرى عنها حالة الافراد
متشبثا بترتب السواد على تركيب العفص والزاج هل له امكان ام لا
اقول لا امتناع فى تجسم المجرد لو كان الفرق بين الكلي
والجزئي بالاعتبار لا بالذات كما لزم تفسير الكلية بالمطابقة والتزمه
بعض الافاضل تقليدا لما ذكره الشيخ فى الشفا وكان لم يكن الفرق
بينهما بان فى الجزئي شيئا داخلا ليس فى الكلي كما اشتهر بين المتاخرين

تجسم المجرد
والمراد منه
الخواجه

بل كان الكلية والجزئية نحوين من الادراك والوجود بان يكون مميز الماهية
وجودها لا بان ينضم الوجود الى المهية بل يجعل المهية منشأ لتميزه
الذى هو من جملة اثارها واحكامها الخارجية وبالجملة اذا لم
يكن التجرد من المشخصات ويقرب اى بحسم المجرد من القول التزام تخلخل
الهيولى وتكاثفها اذ لو جاز الكبر والصغر بلا زيادة جزء ونقصان جزء
فليجز خلع جميع الاجزاء والانقلاب الى المهية المجردة بل هذا هو عين
الملتزم اذا قيل ان ما فى الخارج وما فى الذهن واحد بالعدد كما التزمه
ذلك البعض من الافاضل ويقتضيه القول بالوجود الذهنى ايضا
كما فصلناه فى بعض تعاليقنا ويلزم ان يدخل ما ذكره الصوفية داخلا
فى طور العقل **اقول** الا انه يلزم الامتياز بنحو الوجود
بطلان وجوب كون متعدد الافراد ماديا وبطلان تفريع انحصار
انواع العقول فى اشخاصها اذ لا دليل له سوى التفريع على هذه
القاعدة وامتناع استحالة الاعراض بناء على عدم الاحتياج
الى الموضوع فى الوجود فلو لم يحتج فى التشخص ايضا لزم الاستغنا
عن حلول وينهدم بنيان الهيولى والصورة من الفاعلية بحسب الوجود
والاحتياج بحسب التشخص وبالجملة فقواعدهم تقتضى خلاف
ما ذكره قدس سره منها ما نبهناك عليه فى مطاوى ما قدمناه و
منها ان عدم كون الهيولى متعددة بالذات باطل ضرورة انها
لا يتعدد فى الحقيقة وبالذات لا يكون بعض عدده فى المتزق و



بعضه في المغرب مثلا عدم التعدد بالذات يبطل امر الهيولى
سواء بطل عدم وحدتها بالذات ولا على ان التعدد بالذات
يوجب الوحدة بالذات لكل من احاده. ومنها ان عدم كونها واحدة
بالذات يوجب ان لا يكون الجسم واحدا بالذات ايضا ضرورة
ان ما لا يكون جزء من اجزائه واحدا بالشخص بالذات لا يكون واحدا
بالشخص بالذات وكيف لا يكون واحدا بالذات وقد تقرر ان
وحدة الحال مستلزم لوحدة المحل بالذات لا بالعرض فان الوحدة
بالعرض غير كافية في مقصود هذه المسئلة ومنها ان الكثرة ولو كانت
غير متناهية لا بد فيها من الوحدة وبهذا اثبتوا البسيط ولو كانت
الوحدة اعم من الوحدة العرضية لزم وجود البسيط بالعرض وهو
غير كاف في مقصود الكلام •

مبلغ

ما بلغ [illegible] شارح المقاصد

واما مبلغ فهم شارح المقاصد فنقليد صاحب المحاكمات
ايضا وما هو من خواصه انه فرق بين الحلول والقيام والصورة
حالة في الهيولى لا قائمة بها وان الاتصاف ان الباقي في حالتي الاتصال
والانفصال طبيعة الماء وحقيقته لا جزؤه اقول انت خبير بان
القيام هو الاختصاص الناعت لا ما يفهم منه لغة فاي محذور
في ثبوته للصورة فان الصورة هيئة للهيولى على ما نص عليه الشيخ

في الحكمة المشرقية بل الحكماء انكروا كون القيام التبعية في التحيز حيث
جعلوا القائم بالغير متبوعا في التحيز اذ لا تحيز للهيولى الا تبعا للصورة
قوله الانصاف ان الباقي الخ قلت كما ان البديهة تنقسم الى بديهة
الوهم وبداهة العقل كذلك الانصاف ينقسم الى انصاف العقل
وانصاف الوهم والمقبول من القسمين في التقسيمين معا في امثال
ما عرفته ما هو للعقل فلا يقبل كل بديهي ولا كل ما هو مقتضى الانصاف
فان كون البديهيات من اليقينيات ليس على اطلاقه ولما دل
البرهان على بطلان احد جزئي الماء قطعا احيل ذلك الانصاف
على الوهم ثم ان في عبارته مسامحة والمقصود ان الباقي في
الحالين طبيعة الماء في ضمن فرد واحد والا فتجدد الافراد لا ينافي
استمرار الطبيعة او المقصود ان الباقي في الحالين الكل لا احد جزئيه
والمسامحة مع توجيهها آتيتان ههنا ايضا يعني ان الباقي في
الحالين الكل بشخصه لا بنوعه وح فيظهر ان الانصاف ترك
هذا التعرض لان احتمال تجدد الامثال كما يقوم في الاعراض
يقوم في الجواهر لا سيما اذا ساعده الدليل بل هو واقع بناء على
تحلل البدن وسيلانه ابدا مع ما في الوهم من ارتكاز الاستمرار

تلخيص العلامة

المحقق عضد الملة والدين في باب الهيولى

واما قدر ما وصل اليه صاحب المواقف في الهيولى فهو تلخيص مسلك

الانفصال بحيث اندفع عنه على ما عدّه شارح المقاصد عدة
شبهات لكن لا محيص عما اوردنا بمجرد بيانه مع ما قال بلزوم
اتصال للهيولى بان يكون متصلاً في ذاته كالصورة لكن لا يزول
هذا الاتصال عنها اصلاً بل يكون ما زال منحصراً في اتصال الصورة
فلا يمكن الاستدلال بتوارد الاتصالات المختلفة على الهيولى على
ان للهيولى هيولى اخرى اقول هذا تجويز غريب فانه يفضي
الى ما هرب عنه من لزوم اشتراك الجزئي الحقيقي ضرورة ان ما في
المشرق غير ما في المغرب بالتشخص والى القول بان يبقى الهيولى على
اتصالها ممتدة من المشرق الى المغرب ولو جعل ما بين الصفين
بعد المشرقين على ان الهيولى ح تكون منقسمة قطعاً وكل متصل فله قوة
الانفصال والا لم تعم الاجسام فيلزم ان يكون للهيولى هيولى الهيولى

فصل

تشخيص الكاتبي وتصويره للهيولى

واما غاية ما فضل به الكاتبي على سائرهم في تصوير الهيولى ما قيل في
نفي شرح الملخص ان الهيولى لا تنقسم بانقسام الجسم واليه ينظر قول صاحب
المحاكمات فيما نقلنا عنه قال ولا يبعد مثل هذا فان النفس
الناطقة قابلة للصور المختلفة فهو تمثيل للهيولى في قبول الصور
المختلفة العينية بالنفس القابلة للصور العلمية الذهنية اقول
لو لم تنقسم الهيولى بانقسام الجسم لزم ان لا يكون ما نظنه الانفصال

الانفصال

انفصالاً فان حقيقة الانفصال لا تعرض للصورة ضرورة ان الصورتين
ليستا جزئي الصورة الواحدة فلو لم تنقسم الهيولى ايضاً لا يوجد هناك
انفصال ما قطعاً فلا يمكن الاستدلال بقبوله على وجود مقبول اما
وبالجملة كما ان التفريق اعداماً بالمرتبط كذلك كون التفريق عدم كونه
التفريق بط بالضرورة ايضاً ويلزم انعدام الصورة وعدم انقسام
الهيولى لكون التفريق عدم التفريق ايضاً فان حلول الصورة في الهيولى
اذا كان سريانياً كما يدل عليه قول الشيخ في النجاة وبه صرح السيد في
حاشية حكمة العين لا يتم امر التمثيل بالنفس الناطقة نعم لو قيل
بمحلية المجرد للجسمانيات لكان التمثيل مطابقاً وكان يندفع به كثير
من الشبهات الناشئة من توهم الانطباق بين الهيولى والصورة لكن
قول من قال بحلول الصورة المادية ايضاً في النفس من غير احتياج الى
الآلة كابي البركات البغدادي صاحب المعتبر قول بحلول المنقسم
في غير المنقسم بل قول بحلول الجواهر المنقسمة الممتدة في المجرد ضرورة
كون تلك الصور جواهر حين وجودها في الذهن ايضاً فيكون
هناك على هذا المذهب عالم من الجسم والجسمانيات وبالجملة من
الابعاد الطوال القصار غير ما في الخارج بواسطة محلية المجرد لحلية
المساديات والتفصيل فيه ان يقال قد اقتضى البرهان
ان هناك موجوداً يكون نسبته الى الصورة نسبة الساكن في
السفينة الى السفينة حتى يجري فيه الاتصاف بعرضها للصورة

من الصفات المتواردة عليها او نسبة النفس الناطقة المجردة الى
البدن فان النفس ايضا يتصف بالسكون والحركة بالعرض على ما في
الشفاء وكان هذا الشئ واسطة بين المجرد والمادى اذ لا يلزم من
كونه مادة كونه ماديا بل يمتنع ذلك اما انه يشبه المجرد فلانه مع كونه
محلا للصورة لا ينقسم بانقسام الجسم ولا انقسام ولا اجزاء ولا
تجزى له بالذات بل هو الجزء والكل واحد ولا ينطبق جزء منه جزء
من المقدار الحال فيه والا لكان له مقدار في نفسه لا ينطبق على
ما هو اصغر منه او اكبر وكل من هذه الاحوال يفهم كونه محتملا من دليل
عدم تجرد الهيولى عن الصورة لانطوائه على احتمال كونه غير منقسم
وكونه غير ذى وضع بعد ثبوت ماديتها للصورة فلا يابى المادية
من حيث المادية تلك الاحتمالات بل يثبت فساد بعضه من الدليل
المنفصل عن المادية ويتعين كون كل من هذه المحتملات واقعا من
تصريحاتهم على ما نقلناه في موضع موضع واما انه يشبه المادى
فظاهر كيف لا وهي مادة ومتصفة بالعرض صفات المادى
بل نقول ———— نص الشيخ في النجاة على ان الهيولى للكل والجزء
واحد من غير انطباق جزء منه على جزء من المقدار فهذا يصحح تجويز
ان يكون للشئ واجزائه بل ولجميع الاشياء واحدة حتى يؤول الامر
الى ما اشتهر من ان هيولى العناصر واحدة بالشخص اذ لما لم يكن متحيزا
لم يتمش ان يقال كيف يجوز ان يكون ما في المشرق عين ما في المغرب

اذ ليست الهيولى ح في المشرق ولا في المغرب بل ولا في مكان الا مكنة
الا بالعرض واى استحالة للتحقق فيهما في آن واحد بالعرض وقل لى متى
جاز الاتصاف بالمتضادين معا في حالة واحدة بتاويل ان يكون احد
الاتصافين بالذات والاخر بالعرض كما في ساكن السفينة فلم لا
يجوز اذا كان الاتصافان معا بالعرض بل هذا اولى واحرى بالجواز
وذلك ان منشاء توهم محالا انه توهم متحيزا فلما لم يكن متحيزا يمكن ان
يكون له نسبة الى جميع الصور لقبولها ولقبول ما يتوارد عليها
من الصفات المتنافية قبولا بالعرض اذ لما جاز كون جزء المتحيز غير
متحيز وكون القابل بالعرض كافيا في توارد الصفات على القابل
بالذات وكون المحل غير منطبق على الحال مستبقيا مستحفظا
للمقبولات مع فناء الموصوف بالذات فليجز هذا الذى صورته
من غير تطرق استبعاد ما اليه اصلا وما قال بعض النظر فاجنين
هيولاى عناصر واحد شخصى شدن مشكل كه بعض كوه خورد لازم ايد
فانما يتجه على من فهم من الهيولى كونها منطبقة على الصورة والمقدار قائل
مداخلا كل منها في الاخر لا على من حقق الامر بما صورته اذ مناسبة
الهيولى مع جميع الصور على السوية لا زيادة لنسبة صورة دون
صورة اصلا فما جاز في حق بعض الصور جاز في حق جميعها على
ما قال الشيخ في الحكمة المشرقية من ان الهيولى مناسبة مع جميع
الصور وهذه المناسبة كانها ظل وخيال ورسم لتلك الصور

تاسيس

الشيخ الرئيس في الهيولى

واما ما نص عليه الشيخ الرئيس في باب الهيولى في الهيات النجاة انه ليس يجب ان يختص ذات الهيولى بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ويشبه غير متحيز في ذاته بل انما يتحيز بغيره الى اى مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة والا له مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما نفضل عليه وهو للكل والجزء واحد لانه محال ان يكون جزء منه مطابقا جزء من المقدار وليس له في ذاته فبين من هذا انه يمكن ان يصغر المادة بالتكاثف ويكبر بالتخلخل وهذا محسوس بل يجب ان يكون تعين المقدار عليه بسبب يقتضي في الوجود ذلك المقدار وان لم يتعين له مقدار لذاته **اقول** كيف ينطبق غير المنقسم على المنقسم وكيف يسري الثاني في الاول بكليته في كليته كما صرح به في الشفاء **وما في الشفاء** في الفن الثالث من كتاب السماء والعالم في فصل الكلام في النمو فهو ان ما هو باق في النامي انما هو بعض المادة الاولى والنوع من الصورة وليس النامي الا النوع بمعنى انه يزيد في مقدار خلقته بسبب مادته ومقدارها لا المادة والمقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى فحصل مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط **اقول** قد اعترف الشيخ بان مادتي المنفصلين متداخلتان اذا عادا الى الاتصال

فلم لا يجوز ان يعود مادة المنفصل الى الاتصال والتداخل في اثناء انضياف الانضمامات الى النامي حتى يعود المادة الى التمام ايضا فلا يلزم في كل مرتبة النمو ان يفنى تمامية المادة الاولى لا سيما في حق النامي الذي يأكل ما يتحلل منه كالنخل عند تعهدها بعسلها وايضا ففي كل انضياف بطل صورة المتضاف ويداخل مادته مادة المنضاف اليه فليس هناك الا المادة والصورة المتحدة بالورود التي هي اكبر من الصورة السابقة فيجوز بل يجب ان يكبر المادة وهذا الكبر ربما جاز ان يكون في ضمن انسياب المداخل من المداخل فيه والعود من التداخل الى الاتصال على ان الحكم بان الباقي في النامي هو بعض المادة الاولى لو صح فانما يصح في النامي الحيوان واما في النبات فكلا فان الهيولى الثانية باقية في النبات فضلا عن الهيولى الاولى ضرورة ان صور الممتزجات باقية في الممتزج ولا يلزم من انفصال الهيوليات الثواني عدم اتصال الصورة الفايضة بسبب النمو بل يمكن ان يدعى ان الصورة السابقة لا تبطل عند انضياف المادة الثانية وصورته لان بقاء صور الممتزجات في الممتزج دليل في بقاء تلك الصورة ايضا وفضا ان الصورة الكثيرة المتصلة التي يحصلها النمو لا يتوقف على اتصال هيولاتها الثانية بناء على ان انفصال المحل لا ينافي اتصال الحال لان النظر الحكمي يعطي ان صورة متصلة كثيرة فايضة على الممتزج بعد الامتزاج لان صورته المزاجية هي مجموع الصور

المجتمعة لا سيما فى الممتزج الذى لا يسمى صورته نماء وذلك لان النامى
حتى بدن الانسان ليس عبارة عن تحصل الصورة الجسمية فقط قطعًا
بل هناك صورة نوعية منطبعة فى مادته انطباع صورته الجسمية
فلو سلمنا ان صورته الجسمية هو مجموع الصور الجسمية للهيولات
الثوانى لكن لا سبيل الى كون صورته النوعية عبارة عن مجموع صورها
النوعية بل فيه امر زايد على ذلك المجموع فان قلت هذا الزام لمن لا يرى
صورة نوعية غير النفس الناطقة قلت الذى ندعى ان البدن الانسانى
ليس عبارة عن مرتبة الصورة الجسمية قطعًا بل كما هو المحسوس فيه
صورة اخرى غير مجموع صور الاغذية فهل الى انكاره من سبيل
وايضا قد صرح فى الحكمة المشرقية بان تصرف الكون والفساد فيما
بعد الصورة الجسمية فان الصور الجسمية ايضا من المبادى المشتركة
فيها فى الاجسام اعنى بشخصها لا بنوعها فكيف قال ههنا الباقى بعض
المادة الاولى والنوع من الصورة وما فى الطبيعيات فى المقالة
الثانية فى لواحق الطبيعة فى الفصل المعقود للكلام فى المكان فهو
انه لا تمانع بين المادتين لانهما ان تمانعا فاما ان تمانعا لذاتيهما او
لاجل تمانع البعدين فان كان لاجل البعدين فالبعدان هما المتمانعان
عن التداخل بالطباع لا المادتان فان تمانعا لذاتيهما لا لاجل
البعدين فذلك محال لانه قد يتاتى ان يوجد جسم متصل هو واحد
بالفعل وذو مادة واحدة بالفعل فينفصل فيصير لا محالة ذا مادتين

ثم يتصل فيصير المادتان واحدة والا فهما اثنان مختصتان بذاتين قائمتين
واذا كان كذلك كان لكل واحد منهما مقدار مفارق لمقدار الآخر
منفصل الذات عنه فلن يكون متصلا وقد فرض متصلا فاذن لا يصير
المادتان واحدة بلا امتياز فى الوضع الا من جهة ذاتيهما وكل شيئين
اتحدا ولا تمايز بينهما فى الوضع بل وضعهما واحد وتلاقيا ذاتاهما و
ذاتاهما بنفسهما لا يبقى لهما شئ غير متلاق فاذن ما لم يكن كذلك
فمقدار بغيره والمقدار هو المانع عن ذلك لا طبيعة المادة وانما
كلامنا فى طبيعتهما فاذن المادتان بما هما مادتان لا تتمانعان عن
الملاقاة بالاسر فاذن التمانع عسى ان يكون بين ذات المادة والبعد
وهذا ايضا محال لان المادة بذاتها تلاقى البعد وينفذ به وتبرى
كلته فى كليته فاذن ليس التمانع بين الابعاد والمواد فهى اذن
ان التمانع انما هو بين الابعاد وليس ذلك لاجل المادتين ولا
لاجل البعد والمادة فان ذلك لاجل طباع البعدين فاذن طباع
الابعاد تابى التداخل اقول تداخل الهيولين تجويز ان
يكون لجسم واحد هيوليات بعدد ما اتصل به من الاجسام
فلزم تركب الجسم من الهيوليات الى ما لا يحصى وصورته واحدة وايضا
يجوز ان يحل الصورة الحادثة بعضها فى هيولى المنضم وبعضها فى
هيولى المنضم اليه فلا يلزم الفساد وايضا يلزم ان يكون مادة احد
الطرفين مع صغرها وكونها بمقدار الجزء مادة للكل بمقدار الكل

فيلزم ان يكون اتصال المنفصلين تخلخلاً للمادة وايضا يلزم ان يكون
الاتصال تداخلاً في حق المادتين وانعداماً في حق الصورتين فلماذا
يعرض الاتصال وبين اى شيئين يتحقق هذه النسبة وايضا يلزم
ان يقوم الصورة الواحدة مادتين بل مواد والظاهر انه محال
استحالة جنسين واجناس في مرتبة واحدة خصوصا على
من يرى ان الهيولى جنس باعتبار وايضا هذا النزام ان يكون لصورة
واحدة تشخصان من الهيولى وهذا عكس ما هو محصول مسلك
الانفصال من ان يكون لصورتين تشخص من الهيولى باق بعينه في
الحالين وايضا لو استفاد التشخص من الصورة وكذا الوحدة مثلا
لزم ان لا يكون عند وحدة الصورة الا شخص واحد للهيولى لان
وحدتها الشخصية راجعة الى وحدة الصورة الشخصية ح وخلاصته
ان هذا صريح في ان الهيولى ليست في الوحدة والكثرة تابعة للصورة
لكون الصورة ههنا واحدة والهيولى متعددة وايضا يلزم ان تتحد
ح في جميع الاعراض من الوضع والكم والاين وساير التوابع
فلا يوجد اختلاف الاعراض المشروط تعددا افرادها به وايضا يجب
ح ان يكون الصورة الواحدة ناعتة لكل من تلك الهيوليات التي لا
تحصى ضرورة امتناع تجرد الهيولى فيلزم قيام الحال الواحد بمحال لا
تحصى فان قلت يلزم ايضا ان يجتمع في الوجود هيوليات غير
متناهية لان الانواع المتوالدة قديمة عندهم وان اختلفت المتولدة
الامر

الامر
معا

معا القدم والحدوث ولا شبهة ان قدمها يستلزم ان يكون هناك
اتصالات وانفصالات غير متناهيتين فلو كان هيوليات بعد
الانفصالات محفوظة على التقديرين الذين لا ثالث لهما ولا يجا وزهما
الاحتمال على القواعد الحكمية وهو العود الى الاتصال والبقاء
على الانفصال في ضمن تجددات الخلع واللبس لصورة بعد صورة
لزم ان يجتمع في الوجود هيوليات غير متناهية قطعا بعدد الصور
الغير المتناهية المتعاقبة في الوجود وتوضيحه ان بقاء هيولى كل منفصل
غير متصل على تقدير بقائها على الانفصال بحيث لا يعود الى الاتصال
الاول ولا يستانف اتصالا آخر ظاهر وبقاؤها بعد العود الى الاتصال
الاول مما التزمه الشيخ قلت لا خفاء في ان اتصالات شخص واحد
وانفصالاته متناهية فيكون هيولياتها متناهية فيجوز ان يتوارد
هذه الهيوليات بسلسلة الغير المتناهية وكذا الكلام في كل شخص و
ما في الحكمة المشرقية فهو انه ان كان تصرف الاجسام في الكون و
الفساد انما يكون فيما وراء الجسمية في الماء مثلا اذا صار هواء
باقية بعينها وان لم يكن الامر كذلك بل اذا فسدت الماء فسدت
الجسمية التي كانت هيولاه في جملة فساد المائية وحدثت جسمية اخرى
بالعدد موافقة في النوع فلا يكون للاجسام مثل هذا المبدأ الصوري
المشترك فهذه الصورة ايضا تتعلق بالابداع ليست مما يكون من شيء
ويفسد الى شيء كالهيولى وذكر مثل هذا في الشفاء اقول

وما في الحكمة المشرقية

هذا ما اشتهر منهم من ان الصورة الجسميه قد تمت بنوعها لا بتشخصها
وينتهض ماده نقض على مسلك الانفصال لكونه اعراقا بعدم
لزوم زوال المتصل من زوال الاتصال لكون الصور الجسمية
متصلة في ذاتها ضرورة واتفاقا اعراقا مع زيادة انه لا يمكن
التوجيه الذي ارتكبوه في الهيولى ههنا لامتناع ان يقال ليست
الصورة الجسميه واحدة في نفسها ولا كثيرة حتى يمكن التزام ما
يلزم منه وهو ان لا يكون الصورة ايضا متشخصة في ذاتها بل يكون
تابعة في الوحدة والكثرة لامر اخر

نهايه

ما حام حوله شارح التجريد الجديد

واما ما امكن شارح التجريد الجديد فهو ان قال في مباحث الجواهر
الانفصال والاتصال بمعناهما الظاهر عرضان متعاقبان على موضوع
والمعنى الاخر لا دليل على ثبوته في الجسم حتى يلزم الهيولى الا ان يقال لو لم
يكن الجسم متصلا في ذاته لم يكن قابلا للابعاد قلنا القابل للابعاد
الثلثه بالحقيقة هو الجسم التعليمي والجسم الطبيعي انما يتصف بالقابلية
بالعرض وبتبعية كونه معروضا للجسم التعليمي فالجسم اذا طرء عليه الانفصال
انعدم عارضه لا ذاته وقابلية الابعاد لازمة للجسم الطبيعي لا تنفك عنه
لعدم انفكاك جسم تعليمي ما عنه فهو مع الجسم التعليمي الواحد متصل
واحد ومع الجسم التعليمي المتعدد متصل متعدد كما يقولون في
الهيولى بالنسبة الى الصورة الجسمية بل نقول لا نم ان الجسم اذا طرء عليه

الانفصال

الانفصال لم يكن قابلا للابعاد الثلثة غاية ما في الباب انه كان قبل
الانفصال قابلا واحدا للابعاد فصار بعد الانفصال قسمين كل
منهما قابل للابعاد الثلثه فبالحقيقة انعدم من الجسم وحدته
وطرء عليه كثرة والجسم حال الوحدة هو نفسه حال الكثرة لم يعدم
قط فكما يقولون ان المادة شخص هو عند الاتصال هو بعينه عند
الانفصال كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة اعني الاتصال
هو بعينه عند الانفصال غاية الامر انه لا نقول ان الجسم شخص واحد
بل شخص متكثر وقال في بحث الوحدة الطارية قولهم
الهيولى ليست واحدة في ذاتها ولا كثيرة ضرورة ان المتصف في حد
ذاته باحديهما لا يمكن اتصافه بالاخرى بل انما يتصف بهما بالعرض شبهه
منشاؤها الاشتراك اللفظي فان اتصاف شيء بامر في حد ذاته يطلق
على معنيين احدهما في مقابله الاتصاف بالعرض وثانيهما ان يكون
الاتصاف مقتضى ذات الموصوف فقولهم الهيولى ليست في حد ذاتها
واحدة ولا كثيرة ان ارادوا به المعنى الاول فذلك مم قولهم ان
المتصف في حد ذاته باحديهما لا يمكن اتصافه بالاخرى قلنا مم فان
السفينة متصفه بالحركة والسكون في حد ذاتها وان ارادوا المعنى
الثاني فمسلم لكن لا يقتضي ذلك ان لا يكون الموصوف الحقيقي للوحدة
والكثرة هو الهيولى فان ذات السفينة لا يقتضي الاتصاف بالحركة ولا
الاتصاف بالسكون ومع ذلك يكون موصوعا حقيقيا لكل منهما

الكثرة اعني

اقول اما في الجواب عن الثاني فمنشاء هذا الكلام عدم
تحصيل المقام لان المراد هو المعنى الثاني المصرح به في المحاكمات
او المعنى الاول لكنهم يدعون ان المعنى الاول يستلزم المعنى الثاني
في حق الاتصال مثلا بخصوصه اعني انما يتصف بالاتصال
بالذات لا بالعرض يجب ان يكون الاتصال من مشخصاته
فلزم من زوال الاتصال زواله وسنبرهن عليه ان شاء الله تعالى
قال الشيخ في الحكمة العلائية • جسم در ذات خود نيست
اگر گسسته بودی قابل ابعاد بودی • واما في الجواب عن الاول
فلان ما ذكره من كون الاتصال والانفصال عرضين متعاقبين على
موضوع واحد مندفع بان مورد هما يجب ان لا يكون متصلا في ذاته
ولا منفصلا ضرورة وجوب جمع المقبول مع القابل وامتناع
جمع احدهما مع موصوف الاخر فهو من حيث ذاته لا يكون
قابلا للابعاد والجسم في ذاته قابل للابعاد فيجب ان ينضم اليه ما
يكون متصلا في ذاته حتى يتقوم من مجموعهما الجسم القابل للابعاد
في ذاته وما ذكره من ان القابل للابعاد هو الجسم التعليمي فمردود
اما اولا فبما ذكره المحقق الطوسي في شرح الاشارات
من ان الذين يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق نسوا ان كون الجسم
متصلا في ذاته امر ذاتي مقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض واما
ثانيا فلان قبول الابعاد الذي فيه الكلام ليس مما في الجسم

التعليمي فان قبول الجسم التعليمي للابعاد بمعنى اخر غير ما في الجسم الطبيعي
على ما نقل صاحب المحاكمات عن بعض اهل التحقيق واستحسنه
وارتضاه وحاصله ان القابل والمقبول متحدان بالذات ومتغايران
بالاعتبار في قبول الجسم الطبيعي فليرجع اليه على انه لما اعترف بان طرق
الانفصال يعدم الجسم التعليمي فقد اعترف بان القابل للابعاد ليس
الجسم التعليمي ضرورة وجوب جمع القابل مع المقبول ثم ان في كلامه
ما يستلزم ان لا يبطل التشخص ببطلان التشخص ولا يعدم بانعدامه
حيث التزم بقاء ذات المتشخص جزء من الماء المجتمع من انائين مع بطلان
تميز احد المائين المجتمعين وتشخصه وهذا يجوز توارد التشخصات على
معروض واحد ولو امكن هذا لسهل امر الهيولى حيث نلتزم انعدام
تشخص واحد كان حال الاتصال وورود تشخصين بجعل الهيولى
شخصين بلا اشكال لكنه مشكل جدا ولا اشكل منه في التزامات
باب الهيولى كيف لا وبطلان الشخص عند بطلان التشخص من المفردات
عندهم لا سيما على ما هو تحقيقهم من ان جعل الشخص والتشخص واحد
على ما اعترف هو ايضا به فمن لم يتصب لبذل طوقه في
ابطال هذا البطلان لم يتم امره • ....

المرتبة الثالثة

فيما امكنني من تصوير الهيولى • ومكنني منه من له الحمد في الاولى والاخرى •
وبالجملة ففي نقض اثار التقليد العتيق • وغوص تيار التحقيق • اعلم

ان احد الاغراض من جمع اقاويل الاوايل عن اخرهم في باب الهيولى هو ان لا
يظن بان هناك محملا اخر لما فالوا فيه فينتظر الذهن متوقعا خارجا
فلا يطمئن الى انحصار الامر في هذا المحتمل بحسب اطباق العقول المسبوقة
البحث عن الصحة والفساد بتعيين المراد فانه معظم اسباب تأخر تفهم
بعض الغوامض وربما وقعت فيه ومنيت به في بعض اغمض الموضوعات
المطبق عليها من اساطين العلماء واعاظم الحكماء من جملتها بحث الاجزاء
المجهولة فانه آخر ما فهمته فما فهمته ولم ار احدا ممن رايته من حام حول
تحصيله وهذا الذي نحن بصدد تفهيمه الان فان من اعرض قبل
ان عين المراد وفهم فلا يرد اعتراضه من اراد بل على ما وهم فنقول يجب
ان يطبق امر الهيولى على عدة احرف ما صدر عن مقام فهم الهيولى
الاثالث الاحرف منها ان الهيولى استعداد محض صرح به الشيخ في
الشفاء ومنها ان الصورة هيئة للهيولى صرح به الشيخ في الحكمة
المشرقية ومنها ان الهيولى شيء بالقوة صرح به ايضا في الشفاء
ومنها ان لا تخصص للهيولى في نفسها وانما يتخصص بالصورة
صرح به صاحب التلويحات ومنها ان تشخصها مستفاد من الصورة
ومعناه على ما ذكره هبة الله ابن كمونه شارحا لكلام صاحب التلويحات
انه لا يجوز ان يلحظ العقل تشخص الهيولى بدون تشخص الصورة ومنها
ان الصورة فعل الفاعل في الهيولى كالكتابة التي هي فعل الفاعل في
الكاغذ نقله العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشراق عن المشائين

عند نقل تعريفهم الهيولى بانه جوهر من شانه ان يكون بالقوة دون ما
يخالفه ونحن نحاول ان نسوق الكلام في المرام بحيث يجمع بينها
ان شاء الله العلام فالق السمع وانت شهيد او انت شهيد
تيغ سر است هركرا درد سخن مى كند الا انا نفصل الكلام فصلين
تقريبي اقناعي وتحقيقي برهاني ندرجا من الاسهل الى الاصعب
وناينا اللدخيل من اهل الارب على ما يقتضيه الادب فطالما
طولوا في امر الهيولى بالاطائل وغرضهم مجرد دفع الصائل فكم واي
قائل بنقض ما مهده في تضاعيف كلامه قائل الاقناعيات

طرز اول

اقناعي

اعلم ان التحصلات الخارجية المترتبة مبتداة من اخص التحصلات التي
لا اسفل بعده تحصل منتظر لتحصل التشخص ملا منتهية الى آخر ما
تنحل اليه تلك التحصلات لا شك ان المهية من حيث هي هي
متقدمة مترتبة على جميعها في الخارج اعني ان هذه المرتبة التي
هي حيثية ثبوت تلك التحصلات ثابتة في الخارج وهذا مع
كونه مما يابى التحقيق الا اياه فمما صرح به بعض الافاضل وح نقول
ليس في تلك المرتبة الثابتة بحسب الخارج اسم شيء من تلك التحصلات
المترتبة ولا يمكن اطلاقه عليها قطعا وهذا ما يقال من ان ارتفاع
النقيضين بحسب المرتبة جائز بل واقع فههنا مرتبة بحسب

الخارج متقدمة على جميع العوارض الزايدة الخارجية فهي تلك
المرتبة يكون المعروض هو الاستعداد المحض لا فعل له باعتبار
شيء من تلك العوارض بالضرورة حتى لو كان زايدا بحسب الخارج يجب
ان يكون المهية باعتباره ايضا بالقوة فلنا مرتبة هي استعداد
محض لا غير قطعا ثم ان هذه المرتبة اعني مرتبة الاستعدادية المحضة
تختلف بحسب مراتب التحصلات فكل معروض بالنسبة الى عوارض
الخارجية استعداد لا غير وان كان له فعل بالنسبة الى غيرها
من الوجود ومعروضه المتقدم وما في حكم المتقدم واما
آخر التحصلات صعودا فيجب ان يكون استعدادا محضا بالنسبة
الى وجوده ايضا ان كان الوجود من التحصلات الخارجية ايضا
وهذه المرتبة هي المسماة بالمادة الاولى المادة يجب ان تكون آخر ما
يحل له التحصلات الخارجية فيجب ان يكون استعدادا محضا
وبعبارة اخرى ان تحصلات مترتبة في الابهام والتخصص قطعا
فآخر ما يحل اليه هذه التحصلات يجب ان يكون استعدادا محضا
فان دخل الوجود في هذه التحصلات فهو بالقوة ايضا فاول
المراتب استعداد محض على الحقيقة وان لم يدخل الوجود فيها فمحضة
الاستعداد اضافية بالنسبة الى غير الوجود ومن قال ان الهيولى
شيء بالقوة فكانه يرى الراي الاول ومن قال الهيولى ما هو موجود
فحسب فلعله يرتضي الثاني اما بناء على ان الوجود عين الماهية كما

اثره

اثره صاحب التلويحات واما بناء على انه من المعقولات الثانية **بقي**
انه لم لا يتقف مراتب التحلل عند الصورة البسيطة فاعلم ان ما يأباه
هو كون الصورة ايضا من التحصلات التي ينالها البطلان مع بقاء شيء
ما في المحل فمما في حكمة الاشراق من انه ليس في العالم شيء هو موجود فحسب
ان اراد انحصار الحال مطلقا فهذا ليس بدعة من يثبت الهيولى
وان اراد الانحصار بحسب المرتبة ففي العالم اشياء لا تحصى من هذا
القبيل بل الوجود لو كان من العوارض الخارجية كما يدعيه جماهير من
العقلاء لكان في العالم شيء هو شيء فحسب وبالجملة هو ذات فحسب
بل الشيئية واللاشيئية كلتاهما مسلوب عنه ايضا **فلعلك**
تقول لا بد ان تثبت له في تلك المرتبة ذاتياته فكيف يكون موجودا
فحسب او استعدادا فحسب اي شيئا بالقوة **قلت** بعد ثبوت
التركيب الخارجي يجب ان لا يكون كل من الجزئين مركبا ذهنيا والا
يلزم تركب الكل من تلك الاجزاء الذهنية ضرورة ان جزء الجزء
جزء ومنشاء استحالة جمع التركيبين وان نسلم انه انما هو كون الاجزاء
محمولة على المركب ولا يلزم من محموليتها على الجزء محموليتها على الكل لكن
لا يلزم عدم المحمولية ايضا لجواز ان يكون حقيقة الجزء والكل واحدة
اي يكون الكل مماثلا للجزء كما يذهب اليه المتكلمون على تقدير التركب
من الجواهر الفردة **فهذا** القدر يثبت امكان ما بالقوة من جميع الوجوه
اي ما هو شيء بالقوة او استعداد محض وموجود فحسب على اختلاف العبارات

واما وقوعه فبعد ان برهن على امتناع تركب جزء المركب الخارجي ايضا
من الاجزاء المحمولة وبرهانه اشتراك المبطل وهو لزوم تعدد الحد
لشئ واحد فان هويات الاجزاء لو حصلت في الذهن حصل حد
للمركب قطعا فاذا حصل اجزاء الاجزاء ايضا حصل حد آخر بل
نقول لا فرق في هذا بين الموجود الذهني والخارجي فلما جاز ان
يكون موجود ذهني مع كونه متصفا بالوجود ولو في الذهن
شيئا بالقوة لا شيئا خارجيا بالقوة فقط بل شيئا ذهنيا بالقوة
ايضا لجريان ما ذكرنا في التحصلات المطلقة فيه ايضا فلم لا يجوز
في الموجود الخارجي **فان قلت** يجب ان يكون في ذاته بالفعل
بالضرورة فكيف يكون شيئا بالقوة **قلت** الفعل بعد ان
يناله الوجود وقد فرض ان الوجود لم يلحقه في تلك المرتبة بعد
على ما في الحكمة المشرقية من ان الهيولى لا يكون موجودا بالفعل الا بان
يحصل الصورة فيوجد بها بالفعل وعلى ما ذكر في نفي علية الهيولى
للصورة من انه من المستحيل ان يكون ذات الشئ سببا بالفعل وهو
بالقوة بل يجب ان يكون ذاته قد صار بالفعل اقدم من الصورة
وقد منعنا هذا منعا ليس بناؤه على ان ذاته لا يمكن ان يوجد الا ملزما
بالمقارنة للصورة بل على ان ذاته يستحيل وجودها بالفعل الا
بالصورة وبين الامرين فرق انتهى ولو سلم فعليتها فلان يناله
الوجود بناء على الفرق بين علل الماهية وعلل الوجود ففعليتها قبل

في ذاتها ترجع الى كونها شيئا بالقوة فلا ينافي فعليتها في ذاتها كونها
شيئا بالقوة اذ لا حقيقة للهيولى الا الاستعداد وبالجملة فكونها
في ذاتها بالفعل يرجع الى انها في شيئيتها بالقوة بالفعل وهذه ليست
حالة زائدة على كونها شيئا بالقوة بل هي عين كونها شيئا بالقوة
بالحقيقة وملخصه ان فعليتها في ذاتها توجب ما هو ذاتها وايجاب
ذاتها ايجاب كونها شيئا بالقوة وايجاب كونها شيئا بالقوة لا
ينافي كونها شيئا بالقوة بل يحققه كما ان ايجاب الاختيار لا ينافي
الاختيار بل يحققه وان كان الفرق بين هذا الاختيار الذي هو
بمعنى صحة الفعل والترك وبين الاختيار بمعنى ان شاء فعل وان
لم يشأ لم يفعل وبالجملة بين الاختيار الموجب وبين اختيار الموجب
دقيقا وان يسمى مستمر ذات الشئ فعلا له فهذا اصطلاح آخر
والشيئية بالقوة الملتزمة في حق الهيولى انما هي بالاصطلاح المقرر
وقد صرح الشيخ بان كون الهيولى بالفعل في هيولويتها يرجع الى كونها
استعدادا محضا حيث قال في الهيات الشفاء في المقالة الثانية
اعتراضا على مسلك الانفعال في فصل تحقيق الجوهر الجسماني
وما يتركب عنه ولسائل ان يسأل فيقول فالهيولى ايضا مركبة
وذلك لانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا
فنقول ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا آخر
الا انه جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا

من الاشياء بل بعدها لان يكون بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى
جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع فالاثبات ههنا هو انه امر
واما انه ليس في موضوع فهو سلب وانه امر ليس يلزم منه ان يكون شيئا
معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشي بالفعل شيئا بالامر
العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصله انه مستعد لكل شي فصورته
التي يظن له هي انه مستعد قابل فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى يكون
بها بالفعل وحقيقة اخرى يكون بها بالقوة الا ان يطرء عليه
حقيقة من خارج فيصير بذلك بالفعل ويكون في نفسها واعتبار
وجود ذاتها بالقوة وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى
الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من
نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة انتهى كلامه اقول
فان قلت ليس معنى كون الهيولى شيئا بالقوة انها في هيولويتها بالقوة
فانها في هيولويتها بالفعل دائما بل معناه انها بالقوة في كونها شيئا
فانضمام الصورة لا يجعل الهيولى في هيولويتها بالفعل فان هذه
الفعلية اعني الفعلية في الهيولى لا يتوقف على انضمام الصورة
انما الموقوف على انضمام الصورة كونها شيئا بالفعل ثم ان الهيولى
بعد انضمام الصورة وبواسطة انضمامها اي شي يكون بالفعل
ان كان المراد الفعل في هيولويتها فقد عرفت فساده وان كان
المراد الفعل في كونها شيئا فلازم امران احدهما خروج الهيولى

عن الهيولى

عن الهيولوية بعد انضمام الصورة وانقلابها شيئا غير الهيولى والثاني
ان لا يكون الموجود في الخارج شيئا من الاشياء وكلاهما خال
عن التحصيل فنقول لو لم يكن لزوم اتصاف الهيولى بالوحدة
الشخصية والتعدد الذي يقابلها قبل تعاقب الصور على ان
وحدة الصورة وعدم تناهي الهيولى كثرة قد لزم الشيخ عند قوله
بتداخل الهيولين عند الاتصال قلت من ههنا معنى كون الهيولى
واحدة بالشخص في العناصر ان شخصا واحدا من الهيولى يمكن ان يتوارد
عليه صور العناصر باسرها لكن الهيولى اشخاص بعدد الاجسام
المجتمعة في الوجود بل الممكنة الاجتماع كل منها قديم على رايهم الا
انها متداخلة في المتصل ولا يلزم منه التسلسل المحال اما اولا فلان
معنى لا تناهي اجزاء المتصل عدم وقوفها في حد واما ثانيا فلانتفاء
الترتب في تلك الاشخاص لكونها متداخلة وانتفاء ساير اقسام
الترتب ايضا ويلزم من هذا ان لا يمكن كون شي من الكائنات الا وقد
انفصل من متصل ولهم ان يلتزموه بلا خرم قاعدة من قواعدهم
وقد توهم الامام في شرح الاشارات كون الهيولى عن الجسم متحصل
حتى مثل الهيولى بالجزء الذي لا يتقدمه على الكل ورده العلامة
الطوسي هناك بان الهيولى في الكائنات متقدمة بالزمان على الجسم
فضلا عن الذات وما اجاب عنه صاحب المحاكمات من ان
الهيولى التي لا يتعلق بصورها الكون والفساد كاف للامام في التمثيل

فاقول مردود بان غرض الراد بيان ان العلاقة بين الهيولى والجسم ليست
بتلك المثابة التي توهمها الامام بشهادة جواز تقدم الهيولى على الجسم
مع تقرر انه لا فرق بين هيولى وهيولى كما لا يخفى كيف لا ولو خرج الهيولى
عن الهيولوية بانضمام الصورة لزم ان لا يوجد الهيولى في الخارج اذ
الهيولى المجردة لا يوجد الا في الوهم كما صرح به الخواجه حيث قال
في بعض مناظراته ان الهيولى لا توجد الا منضمة الى الصورة وايضا
لو كان الهيولى مع كل صورة ذاتا متحصلة اخرى لزم ان لا يكون
الهيولى واحدة بالعدد في الكاين والفاسد وقد صرح الشيخ في
بكونها واحدة بالعدد فيهما بل الصورة الجسمية ايضا كذلك
على ما في الحكمة المشرقية كما مر وان ذهب في الشفاء الى ان الوحدة الشخصية
للهيولى مستحفظة بالوحدة النوعية للصورة الجسمية لا
بالوحدة الشخصية فلعلك تشتهي الان وانت بين تحقيق تطبيق
مسلك الانفصال على هذا التدقيق وطريقه ان يقال لما وجب
انحلال التحصلات الى مثل ما اتممنا تصويره فالكون متصورا
بصورة واحدة تارة وبصورتين تارة اخرى حال من الاحوال
ايضا فلا بد له من قابل كما لا بد لكل حال من قابل وبعبارة اخرى
لبس صورة واحدة تارة وخلعها فلبس صورتين تارة اخرى حال
من الاحوال ايضا ومجمل العبارتين الكون متصلا تارة ومنفصلا
تارة اخرى حال من الاحوال ايضا ومآل الكل ان الاتصال

والانفصال

والانفصال حالان متواردان ويحدثان من هذا البين ولا شيء
اولا الا المتصل فيجب ان يكون قابلهما معا لا يخرج عن هذا البين
فلا بد ان يكون لنا شيء يقبلهما معا اذ لنا هذان العارضان في هذه
الحال التي انحصر الامر عندها في الاتصال ومعروضه فيجب ان يكون في
هذا البين ما يقبلهما معا ويمكن ان يعبر عنه بكل من العبارات المذكورة
حتى يكون التعبير بجملتها راجعا الى اختلاف العبارات فقط والمعنى واحد
وذلك ان الانفصال ليس جعل الشيء نصفين اما في حق الصورة
فلانها تنعدم لا انها تتصف نصفين واما في الهيولى فلان الهيولى حق ه
لا تنقسم بانقسام الجسم بل يجب ان يكون انقسامها تابعا لانقسام
الصورة فلما لم تقبل الصورة التناصف وكذا الهيولى قطعا فليس
الهيولى الانفصال راجعا الى ما يتراءى ظاهرا من معناه الحقيقي
بل يرجع الى انعدام شيء وحدوث شيئين آخرين وليس الحادثان نصفي
المعدوم اذ المعدوم قد عدم بتمامه فكيف يبقى نصفاه ثم ليس الامر
ههنا منحصرا في الانعدام المحض بل رايحة التحقق تشتم وتشمل الحالين
ولا يتصور هذا الا بان يرجع الامر الى خلع معدوم ولبس حادثين
او بالعكس وبالجملة الى قبول الاشياء الثلثة الصورة المعدومة
والصورتان الحادثتان وان شئت فقل الاتصال الواحد الاول
والاتصالان الاخران فههنا شيء امكنه ان يلبس ثلث هيئات
لا على طريق تنصف الهيئة الاولى بل على طريق خلعها بالكلية

والتهيؤ بهيئتين اخريين على ما هو ضروري لا تجد الى انكاره سبيلاً
بل هو هو ايضا فهناك شيء متهيئ بهيئة واحدة تارة وبهيئتين
تارة اخرى فان قيل وذات ما صورته وذات انتقال المنفعل بلا
حال من الاحوال ايضا فلا بد من قابل لهما ايضا مجتمعين قلنا
نعم بل هو عينه لكن لما كان الغرض بيان امكان ما اوجبوه كفانا
ذلك المقدار بناء على ان ما هو المحال الاتصاف بالذات بالمتقابلين
معا لا اجتماعهما اذا كان الاتصاف باحدهما بالعرض واقع
فكيف اذا كان الاتصاف بكل منهما بالعرض واوضح التعبير
ان الصورة الجسمية هيئة خارجية يدخل فيه جميع هيئات
المتهيئ بها حتى تشخصه ونحن ندعي الضرورة في هذا وندع دعوى
الضرورة وانظر الى امكان مثل هذه الهيئة فهل تتمكن من انكاره
اذ التشخص من جملة الهيئات قطعا وامر خارجي عند الحكماء
واي بعد في هذه الحالة لو ادعاها مدع اعني ان تكون الصورة
عبارة عن الهيئة المحسوسة في بادي النظر وبكونه تشخص المتهيئ
داخلا فيها ايضا فانه اذا كان التشخص من العوارض الخارجية
لا يبقى بعد في هذا الامر اصلا لانه لا يوجد محل البحث الا اذا
امكان توارد التشخصات على معروض واحد ولو جاز توارد
الصور وتوارد ساير الاحوال فاي محال يلزم من توارد التشخصات
غاية ما في الباب ان لا تكون الهيولى في نفسها جزئيا حقيقيا ومن

لم يعلم ملزوم من تعليم [illegible] بعد المفارقة عن البدن [illegible]

اللزوم كون التشخص زايدا خارجيا يجب ان يلتزم فان معروض التشخص في
نفسه ح ليس جزئيا ولا كليا وكان هذا هو المراد مما في شرح الاشارات
للمحقق الطوسي من ان طبيعة الانسان ليست جزئية ولا كلية بل هذا
ما يقال عند نفي الحركة في الجوهر ان الهيولى شيء بالقوة وانما تحصلها
بالصور وهي مع كل من الصورة ذات متحصلة اخرى وتوضيحه ان
الهيولى ما لم يجئ هيئتها لم يكن متشخصة وما لم يكن متشخصة لم تتصف
بالوحدة والكثرة فاذا جاء هيئتها وهي الصورة يعني تشخصها اما في
ضمن تشخص واحد او في ضمن تشخصين فصاعدا فمقرر ان الاتصاف
بالوحدة والكثرة ينتظر مجيء التعين وان مجيء التعين يحتمل مجيء تعين واحد
ومجيء اكثر من واحد فقد ثبت ان الصورة لو كانت هيئة للهيولى
ينتظر اتصافها بجميع هذه الصفات انصباغها بالصورة وتصورها
بها وان انصباغها بها لا ينحصر في نحو واحد فان نسبة الهيولى الى
كل صورة والى كل صورة واحدة ومتعددة على السوية وهذا معنى
قول المحقق الطوسي ان المادة لا تتصف بالوحدة والتعدد بنفسها بل
انما تتصف بهما بعد تعاقب الصور وفصل الكلام انه ثبت في
انه يمكن بل يجب ان يكون آخر ما يحل الله التحصلات استعدادا محضا
فيجب الخلو بحسب تلك المرتبة عن التشخص ايضا على تقدير كونه من
العوارض الخارجية كما هو مذهب الحكماء وثبت ان مآل توارد
الاتصال والانفصال الى كون شيء متهيئا بثلث هيئات فجاز ان

يكون الحال على ان يكون ذلك الشئ امرا يقبل المشخصات الثلثة وهو
هو ولست اعنى من استحفاظ هذه العينية استحفاظ تشخص واحد اذ لا
تشخص فى تلك المرتبة كما برهنا عليه انما اعنى به استحفاظ ما هو
حال تلك المرتبة وعليه يجب ان يحمل ما قال الشيخ من ان الوحدة
الشخصية للمادة مستحفظة بالوحدة النوعية للصورة لا بالوحدة
الشخصية **وتحقيقه** ان الوحدة الشخصية فى الوحدة مع الغير
ليست بالمعنى الذى فى الوحدة فى نفسه اذ يقال هذا النوع واحد
بالشخص مع هذا المفهوم الكلى اذا تعلق غرض ببيان وحدتهما
ويقال هذا الكثير متحد مع ذلك الكثير لكن كلام الشيخ هذا صريح
فى خلاف ما يقال عند نفى الحركة فى الجوهر من ان الهيولى مع كل
من الصور ذات متحصلة مخالفة لما مع الصورة الاخرى **واذا
اردت** احكام التقرير بحيث لا يحوم حوله شئ من الشبه
فاستمع لما عليه ننبه **فنقول** انه هنا وحدة وتعددا خارجيين
متواردين على موجود قطعا لاستمرار رائحة البقاء والوجود لشئ
من اول الوحدة الى اخر التعدد كما لا سبيل الى انكاره اصلا و
ضرورى ان الشئ لا يحتمل وحدته وتعدده قطعا وضرورى ايضا
ان الوحدة والتعدد ليس لشئ منهما امكان الجمع مع الاخر بل
ينمحى كل منهما عند ورود الاخر بحاله ايضا فلا بد ان يكون الحال
على ان يكون قبول التعدد والوحدة بحاله ويكون بطلان كل من

المتعدد

المتعدد والواحد عند ورود الاخر بحاله ايضا ولا طريق الى استحفاظ
هذه الحالة الا ان يكون هناك موجود يمكن اضافة قبول الوحدة
والتعدد اليه بواسطة اضافة قبول الواحد والمتعدد ويكون
تحصل الوحدة والتعدد منحصرا فى هذه الطريقة حتى لا يلزم التسلسل
بطلب مثل هذه مرة اخرى اعنى بحيث لا يتصف بالوحدة والتعدد
حقيقة الا هذان اللذان يبطل احدهما عند ورود الاخر اذ لا محيص
عن لزوم التسلسل لو لم يكن الامر على هذا المنوال فوجب القول
بانتهاء الحال الى وجود امر لا يمكن اتصافه بالوحدة والتعدد وبان
كل ما بعده فمتحصلات بل متحصلات لا محيص لكل منها عن الاتصاف
بالوحدة او التعدد وعن البطلان عند التوارد فالتوسل الى ابطال
هذا الذى يجب القول به بكل ما هو مبنى على وضع اتصافه بالوحدة
او التعدد ليس فى المقابلة بل هو ناش عن عدم فهم المطلب وكذا
الكلام فى قياس شئ ما عليه بتجويز ان يكون شئ ما غيره بمثابته فى
هذه الحالة فان كل ما بعده يجب اتصافه اما بالوحدة او التعدد
فينحصر الوصف المذكور فيه لا يتجاوزه الى غيره قطعا فان قلت
هذا التحقيق يقتضى ان يكون الهيولى مقدمة على الصورة وهذا
هو القول بتقدم القوة على الفعل وقد ابطله الشيخ فى الشفاء فى
الالهيات فى فصل القوة قال فنقول ان هذه الفصول التى اورد ناها
توهم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل ومتقدمة عليه لا

في زمان وحده وهذا شي مال اليه عامة من القدماء فبعضهم جعل الهيولى
وجودها قبل الصورة وان الفاعل البسها الصوره بعد ذلك اما
ابتداء بنفسه واما الداع دعاه اليه كما ظنه بعض الشارعين فيما لا
يعنيه ولا له درجة الخوض في مثله بان قال ان شيئا كالنفس وقعت
له فلتة ان اشتغل بتدبير الهيولى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا
كمل حسن التصوير فتداركها الباري تعالى واحسن تقويمها
ومنهم من قال ان هذه الاشياء كانت في الاول تتحرك بطباعها
حركات غير منتظمة فاعان طبيعتها ونظمها ومنهم من قال ان
القديم هو الظلمة والهاوية او شي لا يتناهى لم يزل ساكنا ثم تحرك
او الخليط الذي يقول به انكساغورس وذلك لانهم قالوا ان
القوة يكون قبل الفعل كما في البزور والمني وفي جميع ما يصنع فالحري
ان نتامل هذا ونتكلم فيه فنقول ان الامر في الاشياء الجزئية
الكاينة الفاسدة فهو على ما قالوا فان القوة فيها قبل الفعل قبلية
في الزمان واما الامور الكلية والمؤبدة التي لا تفسد وان كانت جزئية
فانها لا يتقدمها القوة البتة ثم القوة متاخرة بعد هذه الشرائط
من كل وجه وذكر فيه عدة وجوه قلت الذي ينفهم على الحقيقة
حقيقة ما بالفعل لا شي من افراد تلك الحقيقة كما نص عليه
الشيخ ايضا في هذا المقام حيث قال فمن هذه الجهة حقيقة ما
بالفعل قبل حقيقة ما بالقوة بالذات واللازم مما ذكرنا تقدم



القوة على جميع افرادما بالفعل والامر كذلك على تحقيقه ايضا كما لا
يخفى فان قلت لو جاز توارد التشخصات كتوارد ساير الاعراض
الخارجية فليجز ذلك في الصورة حتى يكون معروض تشخص الصورة
باقيا بتوارد التشخصات وايضا فان قولهم الهيولى مع كل من الصور
ذات متحصلة اخرى مغايرة بالتشخص لها مع الصورة الاخرى كما
صرحوا به في بحث نفي الحركة عن الجوهر قول بحدوث اشخاص
الهيولى ايضا تبعا لحدوث اشخاص الصورة فلا يكون فرق بين الهيولى
والصورة حينئذ اذ يكون شخص كل منهما حادثا ونوعه باقيا بتعاقب
الاشخاص فما معنى قولهم ان الهيولى قديمة والصورة حادثة مع ان
طبيعة الصورة اقدم بالذات من الهيولى كما قررته قلت
ذات الصوره عبارة عن الهيئة فان الصوره هيئة للهيولى على ما
نقلناه عن الحكمة المشرقية والزايل في الصورة هو الهيئة ذاتها لا
عارضها فقط اعني تشخصها بحكم شهادة الحس بخلاف الهيولى
اذ الزايل هيئتها لا ذاتها بشهادة البديهة فافترقا واما تبدل
الهيولى عند تبدل الصور فراجع الى تبدل هيئتها التي تشخصها داخل
فيها والباقي هو ذات المعروض بتوارد التشخصات ولا يجري هذا
في الصورة على ما لا مجال للانكار فعليك بالاستبصار
والتنحي عن العناد والاصرار والاكباب على انتصار الحق
والاستكفاء من استراحه ذوق الاحق

طرز آخر تقريبي للمعنيين

وفيه انحلال البعض عويصات الطرز السابق

لا شك ان في كل شيء تحصلات خارجية مترتبة واذا ابتدأنا من اخص
التحصلات مسقطين تحصلا تحصلا الى ان ننتهي الى ابهم التحصلات
يكون ما يبقى بالآخرة امرا مبهما مترددا بين جميع ما بعده من التحصلات
المترتبة بحيث لا نجد اسما من الاسماء حتى نعبر به عنه ولنوضح
ذلك في مثال **فنقول** كل شخص من الاجسام متحصل من
ترتب تحصلات خارجية قطعا ولا شبهة ان هناك شيئا
متشخصا بذاته وما عداه من التحصلات متشخصة بواسطته فنبتدئ
من المتشخص بالذات وهو الوضع على ما صرح به الشيخ في المباحثات
التي نسب جمعها الى تلميذه المبرز بهمنيار وما به الشيء بالفعل على ما
عليه صاحب الافكار مدعيا ان ما عليه الشيخ في المباحثات يتحد
مع ما اختاره ما لا فلا شبهة في ان الوضع اما موجود في الخارج
او من اللواحق الخارجية فان الحق لا يخرج عن هذين وايا ما
كان فلمعروضه مرتبة في الخارج متقدمة عليه ولنسم تلك
المرتبة الصورة الشخصية التي قالوا بها في كل شخص من الاجسام
ثم جئنا الى ما قبل الوضع من المراتب وهو الذي سميناه بالصورة
فهذه الصورة الشخصية لا شبهة في انها من العوارض والاحوال
الخارجية ايضا فقبلها ايضا لمحالها مرتبة متقدمة عليها ولكن

تلك المرتبة عبارة عن مرتبة الصورة النوعية فالجسم الشخصي في
مرتبة الصورة النوعية موجود خارجي متقدم بحسب هذه
المرتبة على مرتبة الصورة الشخصية ولا ريب ان هذه المرتبة مبهمة
مترددة بين المراتب الشخصية التي تتحصل بعدها وانه لا يوجد اسم شخص
من الاشخاص لهذه المرتبة فنقلنا الكلام الى ما قبل الصورة
النوعية شيئا فشيئا حتى وصلنا الى مرتبة هي قبل مرتبة الصورة
الجسمية مثلا فمعروض مرتبة الصورة الجسمية يجب ان يكون موجودا
خارجيا لكون العارض والعروض خارجيا فنقول ما ذا اسم هذه
المرتبة الموجودة في الخارج باتفاق من الحكماء بل من العقلاء ضرورة
ان هناك تحصلات خارجية مترتبة سواء كان آخر ما يتحلل
اليه المراتب هيولى او موضوعا او اسم اي شيء يمكن ان يطلق عليها
وهل هذا الا حالة مبهمة تتردد وتتمايل بين جميع الاشياء فمما
يصلح لان يتحصل من اصليته وضم تراكب التحصلات وترادف
التخصصات واكتناف بعضها بعضا الى ان ينتهي الى التحصل الشخصي
بل الى التحصل المتشخص وهو الوضع فاذا كانت الهيولى عبارة
عن مثل هذه المرتبة الموجودة في الخارج بل عن صاحب هذه المرتبة
تنطبق على هذا التصور كونها شيئا بالقوة وكون تشخصها مستفادا
من الصورة وكونها استعدادا محضا وكونها تابعة للصورة في
الوحدة والكثرة بل في جميع الصفات اذ لا يكتسي هيئة من

الهيات ولا ينصبغ بصفة من الصفات الا وقد دخل فيها الصورة
وانضمت فيه فحصلتها اى جعلتها مطابقا على شئ من الاشياء
الفعلية ويقرب من هذا وجدان من مثل الهيولى للجزء الخارجي
الذى لا تتقدم الكل على ما اشار اليه الشيخ فى الاشارات فانه
ان الهيولى شئ بالقوة ومتى حصلت حصلت الجسم وتوضيحه وتحقيقه وهو
بوجه لا مزيد عليه انا نرى طائفة من الاجزاء بعينها تكون بشرط الاجتماع
عين شئ موجود فى الخارج تارة وبشرط الافتراق عين موجود آخر
تارة اخرى بناء على ما تقرر من ان الاجتماع شرط كون الاجزاء عين
الكل وان مجموع الاجزاء المادية عند الافتراق موجود حقيقى ايضا
وان كانت وحدتها اعتبارية على ما تقرر فى مسلك صاحب
التلويحات لاثبات الواجب فلما جاز كون شئ بعينه عين
موجود تارة وعين موجود آخر مباين للاول تارة اخرى فلنا
ان نلتزم مثله فى الهيولى اعنى ان تكون بشرط كل صورة عين جسم مباين
للجسم الذى مع الصورة الاخرى فينطبق على ما ذكره الامام من ان
الهيولى اذا حصلت فهو جسم لا انها تتقدم على الجسم وعلى ما ذكره
الشيخ فى الحكمة العلائية من ان الصورة والهيولى واحدة بالذات
متعددة بالاعتبار **فان قلت** الذى عند الافتراق موجود
انما هو ذات الاجزاء وهى بعينها لا محالة موجودة عند الاجتماع
ايضا ضرورة امتناع انفكاك الشئ عن نفسه فكونها عند

الافراق عين ما عند الاجتماع فلا يلزم كون شئ عين موجودين متباينين
اقول الاجزاء بدون شرط الاجتماع عين ما عند الاجتماع
والا لم يكن الاجتماع شرطا لعينيته ما عند الاجتماع فلا بد ان يكون
عين ما عند الاجتماع فيكون ما عند الاجتماع مباينا لما بدون الاجتماع
فتعين كون شئ عين موجود تارة وعين موجود مباين له تارة
اخرى فافهم وتامل انه كيف لا يلزم موجود ثالث للذين عند الاجتماع
والافتراق مع كون ذات الاجزاء موجودة قطعا ثابتة فى
الحالين معا ومع زوال المختص باحدى الحالين عند الحالة الاخرى
ولا طريق للتفصى عن لزوم الموجود الثالث الا بالقول بانه نعم
ذات الاجزاء موجودة فى الحالين لكن فى حالة الاجتماع موجودة
على انها عين ما فى حالة الاجتماع وفى حالة الافتراق موجودة على
انها عين ما فى هذه الحالة **والتفصيل** ان ههنا ثلثة مطالب
الاول ان الموجودين كل منهما ينفك عن الآخر الثانى انه لا يلزم
كون ذات الاجزاء كلية مع كونها عين كل من المتباينين
الثالث ان هذا الالتزام اعنى التزام بقاء موجود فى الحالين
غير مختص بمبحث الهيولى اما بيان الاول فهو ان انفكاك ما هو عند
الاجتماع ومشروط به عما عند الافتراق ظاهر واما انفكاك
ما عند الافتراق عما عند الاجتماع فلان ما عند الافتراق لو وجد
عند الاجتماع ايضا فاما ان يكون عين ما هو مشروط بالاجتماع

فيلزم انفكاك الشيء عن نفسه لانفكاك ما عندا الافتراق عما عند
الاجتماع وللزوم ان يكون الواحد الحقيقي عين الواحد الغير
الحقيقي ضرورة ان وحدة احدهما حقيقية ووحدة الآخر
اعتبارية وان كان وجود كل منهما حقيقيا او يكون موجودا
مغايرا للمشروط بالاجتماع فيلزم القول بموجودين عند
الاجتماع فاما ان يتحدا ذاتا ويتغايرا بالاعتبار فيلزم عروض
وجودين لذات واحدة في حالة واحدة او تغايرا بالذات
تغايرهما بالاعتبار فيلزم ان يكون معروض الوجود في احدهما
غير ذات الآخر ومعلوم انه ليس هناك الا ذات الاجزاء و
ان الكلام في ذات الاجزاء على ان بطلان احدهما و
انعدامه مع وجود الآخر دليل على تباينهما قطعا فلا حاجة الى
التطويل واما بيان المطلب الثاني فهو ان الكلية انما تلزم ان لو
كان امر واحد مشتركا بين غير واحد وكان امر واحد مطابقا
لغير واحد وليس كذلك اذ ليس هناك امر مشترك بين المتباينين
ولا امر مطابق لكل منهما اذ لا ثالث هناك بل الموجود منحصر في
الاثنين على ان ذات الاجزاء تارة تكون عين هذا المباين و
اخرى عين ذلك المباين لا على انها امر ثالث للموجودين متصف
بالوجود الثالث واما بيان المطلب الثالث اعني ان هذا
الالزام غير مخصص بثبت الهيولى اي الزام بقاء موجود في الحالين

على ان يكون اولا عين ما هو موجود اولا وثانيا عين ما هو موجود
ثانيا مع مباينة الموجودين من غير لزوم موجود ثالث ومن غير
لزوم كلية ما هو بهذه المثابة فهو ان الاجتماع والافتراق كلاهما
من اللواحق الخارجية وما هو مشروط بالاجتماع ينعدم عند
الافتراق فيلزم موجود باق في الحالين لكن بقاؤه على ان يكون عين
ما هو مشروط بالاجتماع اولا وعين ما هو مشروط بالافتراق ثانيا
من غير لزوم موجود ثالث ومن غير لزوم كلية الباقي في الحالين في
نحو ما حول ما ذكرنا وجدان من قال الظاهر ان الهيولى اذا اخذت
بشرط لا شيء فهو الجنس بعينه واما ما قيل من ان الذي يقتضيه
قواعدهم ان الهيولى ليست في نفسها واحدة ولا كثيرة ولا شخصا واحدا
ولا اشخاصا متعددة بل تجامع كلا من هذه الاحوال فلا بد من
ارجاعه الى ما ذكرنا والا فلا يجدي بطائل ووجه الايضاح
ان يقال ان ردد في تلك الاشخاص بانها متباينة ام لا اخترنا
انها متباينة وان ردد في انها حادثة او قديمة يختارون ان
التشخصات حادثة ومعروض التشخصات قديمة فانها موجودة اولا
على انها شخص واحد وثانيا على انها اشخاص متباينة ويباين
كل منها الشخص الذي كان حالة الاتصال لكنهم يفرقون بين الشخص و بين
معروض الشخص فان التشخص اما عبارة عن مجموع المعروض مع
العارض وعن المعروض من حيث انه معروض واياما كان

فالسان ضروري والذي يدعون ثبوته واستمراره في جميع الاحوال
هو المعروض من حيث هو هو اي المعروض لا بشرط شيء ومن
تسعد ما الزمناه فليخطر بالبال قولهم الماهية من حيث
هي هي موجودة في الخارج يعنون به ان محل جميع العوارض الخارجية
مرتبة في الخارج للمهية متقدمة فيه على جميع تلك العوارض
فان هذا القول اذا امعن في التامل رجع الى اشكل ما الزمناه
وابعد فان قلت لم لا يقف مراتب التحليل عند الصور البسيطة
قلت ما ياباه هو كون الصورة ايضا من المتحصلات التي يباينها
البطلان مع بقاء شيء ما في المحل ضرورة وقول من قال ليس في
العالم شيء هو موجود فحسب ان اراد النفي مطلقا حتى بحسب المرتبة
ايضا ففي العالم اشياء لا تحصى ولا يثبت له صفة من الصفات
في اول المراتب وان اراد النفي بحسب الزمان فليس في مقابلة
مرتبته بحسب المرتبة والاستبعاد الذي يتراءى انما ينشاء
من خلط المرتبة بالزمان فان من سلم المشائين ومن جملتها كون   قواعد
المتشخص بالذات هو الوضع وكون ما عداه متشخصا بواسطته
فعند ما جاء الى ما يتفرع عن تلك القواعد فلو لم يقبل ما قلنا
فهو ممن ينبو عن الفرع مع كون تسليم الاصول بحاله واما استبعاد
انه كيف يوجد مثل هذا الشيء في الخارج بل يكون موجودا ذهنيا
لا غير فان تامل هذا المستبعد اصول هذا الفرع وتعرف وتدبر

انه

كيف

انه يلزم من انكار تلك الاصول ايضا ينعكس استبعاده على نفسه اذ
يلزم كون الوضع لا من اللواحق الخارجية وكون الصورة الشخصية معدومة
وكون الصورة النوعية معدومة وكون الصورة الجسمية معدومة
وكون معروض هذه المراتب الموجودة في الخارج معدومة بل كيف
يلزم كون مرتبة معروض السواد والبياض وهي مرتبة المهية من حيث هي
هي كما صرح به معدومة فانه يلزم منه كون السواد والبياض وجميع
العوارض المحسوسة معدومة ضرورة ان عارض المعدوم والعارض
من الحيثية المعدومة معدومان قطعا بل الشيخ في الحكمة المشرقية
باقية   على ان الصورة الجسمية ايضا واحدة بالعدد في الكائن والفاسد
بتشخصها مستمرة فيهما فضلا عن الهيولى كما مر غير مرة قال ان كان
تصرف الاجسام في الكون والفساد انما يكون فيما يكون وراء
الصورة الجسمية ويكون الصورة الجسمية في الماء مثلا اذا
صار هواء باقية بعينها في الماء كانت هذه الصورة باقية مشتركة
للطبيعيات كلها بالعدد ووجد لها بعد هذه الصورة مبادي
صورية يختص كل نوع منها واحد منها وان لم يكن الامر كذلك
بل اذا فسدت الماء فسدت الجسمية التي كانت لهيولاه في جملة فساد
المائية وحدثت جسمية اخرى بالعدد وموافقة بالنوع فلا
يكون للاجسام مثل هذا المبداء الصوري المشترك قال وهذه
الصورة ايضا يتعلق بالابداع ليست مما يكون من شيء ويفسد الى

شئ كالهيولى بعينها فان قلت هذا الذى اثبتّه هى الماهية المجردة لا
الهيولى قلت نعم الماهية المجردة للاجسام عبارة عن الهيولى ومن نفى
وجودها فان اراد نفى الوجود بحسب الزمان فلا نزاع فى وجودها
بحسب المرتبة والا فداخل فى المتنازع فيه فان قلت لو لم
يكن التشخص زايدا على الموجود الخارجى فهل يهدم ما اصّلته قلت
كان من اللزوم عدم زيادة التشخص واتحاده جعلا بالمتشخص يظهر الى
هذا لكن كلامنا بناء على قواعدهم بل بناء على التحقيق ايضا اذ لا
يمكن نفى جميع العوارض الخارجية فيلزم وجود امر مبهم متردد
بين تلك العوارض قطعا ولا فرق بين التردد بين المتقابلين الذين
لا يخرج عنهما وبين التشخصات فبمجرد عينية التشخص لا يندفع ما ذكرنا
فان قلت ما ذا تقول فى قدم الهيولى قلت لا يلزم من القول
بالهيولى القول بقدمها اذ يمكن ان يكون لكل من الموجودات مجردة مادة
عن جميع العوارض متعددة حسب تعدد تلك الموجودات وقد نص
الشيخ فى الطبيعيات فى الفصل المعقود للكلام فى المكان بوجود
هيوليين للمنفصل وبتداخلهما بعد عود الانفصال الى الاتصال
كما نقلناه سالفا وقال المحقق الطوسى بتعددها وتكثر افرادها
ايضا حسب تكثر افراد الصورة فى مبحث ان تكثر افراد نوع واحد
يحتاج الى المادة من شرح الاشارات وصاحب المحاكمات
حرره ايضا فى هذا البحث ولم يتحاش بالتزام كون الهيولى واحدة بالشخص

الامن الزم ان اختلاف افراد الصورة وتعددها باختلاف عوارض
الهيولى مع بقاء الوحدة الشخصية فى ذات المعروض تشبيها بالماء
المتصل الذى عرض لبعض اجزائه حمرة ولبعض الاجزاء سواد
اقول لو كانت الهيولى واحدة بالشخص لكانت واحدة فى نفسها
وعندهم ان الاصل فى هذا الباب انها ليست واحدة فى نفسها ولا
متعددة فى نفسها بل الوحدة الشخصية والتعدد الذى يقابلها
انما تعرض لها بعد تشخصها المستفاد من الصورة وبه دفعوا
الشبهة التى منشاؤها توهم اتصاف الهيولى بالوحدة والتعدد
بحسب ما ذكره الامام وغيره تذنيب لنا كلمة جامعة
هى ان الهيولى قوة الفعل والصورة فعل القوة ويحصل منهما
بحسب الزمان شئ واحد واما بحسب المرتبة فشخص القوة متقدم
على شخص الفعل وطبيعة الفعل متقدمة على طبيعة القوة فلا
هيولى الا المتهيئ بالصورة ولا الصورة الا الهيئة للهيولى فما لم
يعتبر العقل لشئ هيئة من الهيئات لا نقدر على التعبير عنه بشئ
وباسم شئ من الاشياء بل لا نقدر على ملاحظة وجوده فى
الخارج بحسب الزمان وما لم نعتبر له هيئة من الهيئات ركوبها على شئ
ومتصور لا نتمكن من ملاحظة كونه شخصا الا بحسب الزمان ولا بحسب المرتبة

طرز ثالث

اقناع

هو مسبوق بتمهيد مقدمتين الاولى ان وجدان الكاتبي على ما
نقلناه عن شرح الملخص ان الهيولى لا تنقسم بانقسام الجسم ورأى
العلامة الامتداد للهيولى وما صرح به الشيخ في النجاة من ان الهيولى
للكل والجزء واحد ونسبته غير متجزئ بل تتجزى بغيرها ومحال ان يكون
جزء منها مطابقا لجزء من المقدار وليس له في ذاته نحوم حول
مختارهما كما ترى لكن نص في الشفاء على سريان الصورة في الهيولى بكليتها
في كليتها وصرح في الاشارات بتجزيها مع تجزيها ووافقه على ذلك
محقق شارحي الاشارات في شرحها وفي جواب مراسلة بعض محققي
المشايخ العظام قدس سرهم اذ قال جوابا لسؤال كيفية انقسام الهيولى
بعد المقارنة مع عدم انقسامها مجردة بان كثيرا من الاحوال من
لوازم التركيب ومثله بالسواد الحاصل من تركيب العفص والزاج و
صاحب المحاكمات تارة نفى عن الهيولى الاجزاء والانقسام في نفسها
واخرى اثبت لها الانقسام في جميع الجهات حتى لو دفع لزوم
كونها جسما بعدم كونه ذات وضع بالذات وانت خبير بان
دليل الامتداد يدل على نفي الاجزاء والانقسام ايضا حسب ما سبق
منا وبان ما هو العمدة لهم في باب الهيولى من سلب الاتصال
والانفصال عنها بالذات يلزمه قطعا قول من قال بنفي الانقسام و
الاجزاء فكيف يمكن الجمع بين القول بهما وبين القول بهيولى الانقسام
المقدمة الثانية انا نترك قيد بذاته وفي ذاته وفي نفسه الذين

باخذونهما قيدين للصفات المنفية عن الهيولى عند نفيها عنها مثلا يقال
ليس لها مقدار في نفسها وليس لها جزء في نفسها فانما لابد انه مثلا
يكون مسلوبا حقيقة ويرجع الاتصاف الى الاتصاف الذي هو بالعرض
من اقسام المجاز فليكن هذا الترك بيني وبينك مواضعة لئلا
يلتبس عليك الامر باخذ هذين القيدين ظانا بان تقييد النفي بقيد
في نفسها مثلا لا يستشم منه رائحة ثبوت تلك الصفات للهيولى بالحقيقة في
الجملة فان هذا الظن باطل اذ لو لم يكن ثبوت صفة في ذاتها يكون
مسلوبة عنها بالحقيقة ويكون ثبوتها لا في نفسها من قبيل ثبوت
الحركة الاينية للنفس المجردة بعلاقة البدن المتحرك معها فيجب ترك
هذا القيد فان ذكره منشاء كثير من الشبهات الناشية من عدم تعيين
المراد من هذا القيد والحال ان وجوده كعدمه فان المقصود من ذكره
الدلالة على الاتصاف بالحقيقة ولو لم يذكر لكانت هذه الدلالة
بحالها بل يكون اصرح ضرورة ان ذكره يشوش المخاطب لاشتراك
لفظي او معنوي بين المعاني الدقيقة المتشابهة اذا تمهد هذا فنقول
انا نريد ان نرفع الاشتباه الواقع بسبب الاستدلال بالاتصال
باصطلاح ثان اعني ما هو بمعنى الامتداد اذ الاستدلال به يطلب
وجود الهيولى في الاثنين المنفصلين من حيث هما فلا يطلب وجودها
في كل من المنفصلين فيقع الاشتباه بعد لزوم الهيولى في حالتي وجوده
الاتصال والانفصال من حيث انه هل هي موجودة مركبة من وجودي

المنفصلين وهناك وجود ان عارضان لموجود واحد على ان يكون
كل من وجودي المنفصلين وجودًا على حياله لموجود واحد فيكون
الموجود واحدًا والوجود اثنين وهذا ايضًا اشتباه عظيم تتاخر
بسببه فهم الهيولى لعظما العلماء فضلًا عن سايرهم على ما يشهد
له من له درجة الخوض في مثله وانما يرفع هذا الاشتباه بالاستدلال
على وجودها بوجه يلزم وجودها في كل من المنفصلين والمتصلين
ثم بعد هذا ينتقل الى ان هذين الموجودين هل هما موجودان
متغايران تغايرًا بالذات او هناك موجود واحد بالذات
متغاير بالاعتبار وذلك الاستدلال انما ياتي بالانفصال
والاتصال بالاصطلاح الاول اعني ما لا يتصور الا بين شيئين
لا بالاصطلاح الثاني اعني ما هو بمعنى الامتداد فنقول الاتصال
الذي لا يتصور الا بين شيئين ومقابله اعني الانفصال لا شك
انهما من اللواحق الخارجية فلا بد ان يكون ملحوقهما موجودًا خارجًا
وليس ذلك الملحوق شيئًا من الطرفين اعني المتصلين والمنفصلين
ما يكون الاتصال من مشخصاته لبطلان الشخص ببطلان المشخص
فلا بد ان يكون كل منهما شيء وراء المتصل بذاته والمنفصل بذاته
مستمر باق في حالتي الاتصال والانفصال ثم اذا تحقق الاتصال
بين المنفصلين مثلًا لما وجب بقاء شيء من الطرفين وان زال شيء اخر
فاما ان يكون هذان الباقيان متصلًا احدهما بالاخر فيلزم ان لا

يكون كل منهما موجودًا بالفعل لان جزء المتصل موجود بالقوة لا
بالفعل او منفصلًا وهو ظاهر البطلان فان هذه الحال حال
الاتصال لا حال الانفصال لا بالذات ولا بالعرض فثبت
ان هذين الباقيين لا متصلان ولا منفصلان فيجب ان يكون كل
منهما شيئًا لا جزء مقداريا له اصلًا ولا امتداد له اصلًا والا
فاجزاؤه اما بالفعل فمنفصل او بالقوة فمتصل اذا عرفت هذا
فلننظر في ان شيئًا من الاشياء كيف يجتمع فيه هذه الحيثيات والحالات
اعني ان يكون لا جزء له ولا امتداد له اصلًا ويبقى موجودًا في الحالتين
ويمتنع في حقه الاتصال والانفصال ثم مع هذه الجملة يكون محلًا
للامر الممتد في جميع الجهات الساري فيه اعني الصورة والمقدار
ويكون يسع حيز الخردلة تارة وينبسط الى ان يملأ مكان الجبل
تارة اخرى من غير ضم شيء اليه ولا نقصان شيء عنه وذلك انه
يجوز ان يتجسم شيء تارة ويتجرد اخرى على ما هو شان الطبايع المادية
وهذا باعتبار الوجودين ظاهر فان كل مرتبة من الماهيات
مجردة غير منقسمة في وجود ثم هي بعينها متجسمة في وجود اخر
والاول في الذهن والثاني في الخارج وكما جاز ذلك باعتبار
وجودين يجوز ان يدعى جوازه باعتبار وجود واحد ايضًا فان
الوجود في لا له وجود ذهني ومع هذا يتجسم في هذا النحو من الوجود
الذهني ما يتجرد في النحو الاخر منه وهو الوجود في النفس الناطقة

بنفسها وهذا جار في الوجود الخارجي ايضا على ما يفهم من دليل
امتناع تجرد الهيولى عن الصورة اذ يفهم منه ان مجرد عدم الانقسام
والتجرد تارة والانقسام والتجسم تارة اخرى ليس بمحال بل ابطلوا
كون الهيولى بهذه الحالة للزوم فساد اخر فيجوز ان يكون طبيعة
من الطبايع بحيث لا يحتاج في تقومها نفسها الى التجسم لكن يجوز بل
يجب ان يعرض لها التجسم لا من حيث احتياجها نفسها اليه بل لامر
خارج مثل لازم من لوازمها **ويعضده** انهم يدعون محسوسية
كبر المادة تارة وصغرها تارة اخرى بلا انضمام في الاول
وانتقاص في الثاني في التخلخل والتكاثف وينسبون ذلك الى
عدم كون المقدار لها في نفسها ومعنى سلب المقدار عنها في نفسها
ما صورناه لا غير على ما يفصح عنه ما كتب المحقق الطوسي في جواب من
قال الهيولى في نفسها متجردة فكيف قبلت الانقسام عند الاقتران
من ان التركيب ربما يورث ما ليس من شان الافراد كترتب السواد على
تركب العفص مع الزاج كما مر فان هذا صريح فيما صورناه ثم ان
تجويز التخلخل والتكاثف يجوز ان ينقص جزء شيء تارة ويزيد
تارة اخرى اذ الهيولى في حالة الكبر هي بعينها في حالة الصغر فاذا
جاز ان يفوت الشيء بعض اجزائه المقدارية فلم لا يجوز ان يفوته
جميع الاجزاء والسر فيه ان كونه ذا اجزاء اعني تجسمه ليس يحتاج
اليه في ذاته بل ذاته يجوز ان يتجرد فضلا عن الانقسام وانما اكتسى

التجسم والانقسام لمصلحة خارجية وهو امتناع الصورة التي هي لازمة
الهيولى بدون تجسم محلها وما اشبه الهيولى بالزق والصورة بالماء
الذي فيه فان الزق اذا ملئت بماء يتقدر بمقدار معهود واذا اريق
ماؤه يعود الى الحالة التي هي اقل ما يكفي في قوام نفسه فالمقدار
الذي يحصل للزق عند شغل الماء فيه لا حاجة للزق اليه في نفسه
انما يحتاج اليه لحلول الماء فيه فتجسم الهيولى ايضا وتقدره انما هو لاجل
الصورة ولو امكن خلوها عن الصورة لعادت الى الحالة الطبيعية وهو التجرد
وعدم الانقسام والاجزاء والوضع الى غير ذلك من توابع الصورة وضرورياتها
وتوضيحه انه كما ان الاجزاء الخارجية والتجسم من لوازم الوجود الخارجي
للجسم فان ماهية الجسم تتجرد في الذهن بدون تلك الاجزاء وهيئتها
الخارجية وتوابعها كذلك الاجزاء المقدارية من لوازم اقتران
الهيولى بالصورة فلما امتنع انفكاكها عن هذا الاقتران في الخارج
امتنع انفكاكها عن تلك الاجزاء فيه فتلك الاجزاء واجبة بالغير
للهيولى لا واجبة لها في ذاتها حتى لو امكن خلوها عن هذا الغير
امكن تجردها وتاثير هذه الحالة انما هو في دفع ضروريات الحالة الاولى
التي لا يمكن الا مع التزام هذه الحالة لها كما للتخلخل والتكاثف مثلا
وفي التلويحات انه ان لم يكن الهيولى مشارا اليها على تقدير تجردها
عن الصورة فاذا لبست الصورة الجرمية تجسمت بالضرورة واشير
اليها ومذهب من يثبت الهيولى اعني الشيخ الرئيس انه لو كان شيء ممتنع

الانقسام في نفسه بل عرض للجسم فانه يصير منقسمًا بانقسامه وما
اعترض عليه من ان الشيء الممتنع الانقسام ان عرض للجسم فاما ان
تبقى حقيقيه اولا تبقى فان بقيت حقيقته استحال ان يعرض له
الانقسام لان ما بالذات يمتنع ارتفاعه لعروض عارض
وان لم تبق حقيقية فكيف يقال ان ذلك الشيء انقسم وايضا فان
جاز ان يكون الشيء في نفسه مستحيل الانقسام ثم انه يصير منقسما
لصيرورته عارضًا للجسم فليتصور ايضا في الصور العقلية ذلك
فلا يمكن الاستدلال على تجرد النفس بعدم انقسام معقولاتها على ما
فصله الامام في المباحث المشرقية عند نقل تمسك الشيخ
على تجرد النفس الناطقة بقوله لو كان النفس جسمًا لانقسم العلم
بالامور التي لا تنقسم بسبب ذلك الجسم ونقل ما اورد عليه بعض
تلامذته من المعارضات ثم جواب الشيخ عنها بجوابين ثم تزييف
بعض المتاخرين ثم كلا الجوابين في الكتاب المباني في احكام
الجواهر والاعراض فاقول الجواب عنه ان الانقسام
اذا كان مشروطا بمقارنة الجسم يصدق انه يمتنع بدون
المقارنة فمعنى امتناع الانقسام في نفسه امتناعه بمجرد نفسه
بدون مشاركة الشرط فيصح كلام الشيخ بلا اعتبار وبيناسبه مناسبة
تامة قولهم تحيز الهيولى مشروط بمقارنة الصورة وان شئت
ايضاح المرام فاستمع لما يتلى عليك من الكلام فنقول

عرف المشاؤن الهيولى بانها جوهر من شانه ان يكون بالقوة دونها
يحل فيه اقول كالنقطة التي لا تكون بالفعل الا بما يحل فيها
من الانفصال اذ لولا الانفصال لم يكن النقطة بالقوة فانها
حال الاتصال بالقوة واذا تحقق الانفصال وحل في النقطة
يخرج النقطة من القوة الى الفعل وكخط المثنى فانه بالقوة قبل
ان يميزه ما يحيط به من خطي طرفيه فاذا احاط به خرج من القوة
الى الفعل وحكموا عليها اي على الهيولى بانها لا مقدار لها في
نفسها ولا حجمية ولا تحيز ولا وضع اقول فيكون انضمام الهيولى
الى الصورة من قبيل انضمام السطح الى السطح اذ لا يحصل به عمق ومن
قبيل انضمام الخط الى الخط اذ لا يحصل به عرض ومن قبيل انضمام
النقطة الى النقطة اذ لا يحصل به انقسام بل هذه الاحوال بحالها
لا تزيد ولا تنقص ولا تتغير ولا تتبدل بانضمام الهيولى الى الصورة
فالهيولى بمنزلة الشق والصورة بمنزلة الشق الآخر ويحصل من الشقين
جسم كشقي الحيوان بعينها اذ لا يمكن ان تقوم الحيوان الا بانضمام
احدهما الى الآخر اقول فمن ههنا يظهر معنى كون الهيولى
شيئا بالقوة اذ ليس معناه ان الهيولى حال الانضمام الى الصورة
شيء بالقوة ولم يخرج عن كونها بالقوة بل معناه ان هوية الهيولى
ومفهوم هذه الهوية اذا تعقل في ذاته بحيث لا يدخل في مفهومه امر
عارض يجده العقل مفهوما وهوية لا يحتمل فعلية وشيئية بالفعل

الا بانضمام الصورة ولا بعد فيه كما ان مفهوم كل من الاجزاء
المحموله مفهوم لا يمكنه الهويه الخارجيه الا بالاتحاد في الجعل
مع الاخر اقول بل يجب ان يكون الصورة ايضا من
هذا القبيل اعني ان يكون بحيث لا تعقل مفهومها وهويتها الا
على ان تحل في الهيولى كما ان الهيولى يجب ان لا تعقل مفهومها الا
بان تكون محلا للصورة بل يجب ان لا ينتفي الجسمية عن كل من الهيولى
والصورة بل تكون الجسمية حالا تترتب على الانضمام والحالية والمحلية
وكذا الكلام في التحيز والوضع والانقسام كل ذلك لئلا يلزم
كون جزء الجسم جسما لان كل منقسم وكل متحيز وكل ذي جسمية وكل جوهر
ذي وضع قطعا بل نقول كل جسمية وتجسم وعظم انما نشات
من انضمام الاعراض الى الجوهر فانه لو فتش عن حال الجوهر في نفسه من غير
انضمام عرض ما اليه لا يمكن ان يضع له العقل جسامة وضخامة وجسميه
فيكون كل جوهر في نفسه بحيث لا مقدار ولا ضخامة ولا جسمية له
فان صورة السماء تخلع الجسمية العينية بتلك العظمة وتلبس الجسمية
الوهمية مع معلومية ما بينهما من نسبة الجسميتين اقول
ولعل هذا منشاء توهم من توهم ان الجسم هو مجموع الاعراض المجتمعة
فلا بعد في ان لا يكون للهيولى جسمية في نفسها بل وللصورة ايضا بل
يكون ترتب الجسمية على انضمام الاعراض الى الجسم على ما يعده الى قول
الحدس الصائب اقول وح فطريق تصور ان لا يكون

جسم

للهيولى جسمية في ذاتها لكن يذهب حيث ذهبت الصورة في الامتدادات
هو ان يقال ان الاتصاف بالعرض له شان صحيح مثل هذه التبعية فان الساكن
في السفينة مع انه لا حركة له في ذاته اصلا يذهب حيث تذهب السفينة ويقوم بقيام
السفينة ويتبعها

البرهانيات

طرز اولى لبرهان

اعلم انما ادانا البرهان الى امكان مرتين مما افضى اليه الاقناع
من التصاوير وهو ثلثة تصورات احدها انه كما ان الاجتماع الحقيقي في
شرط كون الاجزاء الفعلية عينا للكل في البسيط فان الهوية كما
تكون اجتماعية وبزوال الاجتماع تزول الهوية الاتصالية و
بالجملة كما يكون الاجتماع من العوارض المشخصة كذلك يكون
الاتصال من العوارض المشخصة وانما قلنا ان الاجتماع من العوارض
المشخصة لان الاجزاء المنفرقة ليس مجموعها واحدا بالعدد مع
الكل لا في الذهن ضرورة ان تصور الاجزاء متفرقة ليس تصورا
للكل كما تقرر في مبحث كون التحديد راجعا الى الجمع والترتيب
ولا في الخارج وهو ظاهر ضرورة ان الخشب في الجبال والطين
في البحار ليس بيتا وان لزم هذا الاخر اتحاد الاثنين الذي حكموا
باستحالته للقطع بان المنفرق ايضا موجود حقيقي كما ارتضاه
جميع الافاضل والاذكياء ومع وجوده الحقيقي يصير موجودا

وفي المركب الاجتماع مع الفصلي شرط لكون الاجزاء الفعلية عينا للكل

يزول الهوية الاجتماعية لذلك يكون اتصالية وبزوال الاتصال

حقيقيا آخر وهو الكل عند الاجتماع واما كون الاتصال من الاعراض
المشخصة وان قرب من القبول كون الاجتماع من الاعراض
المشخصة كيف ويستبعد كل الاستبعاد ان يكون الاجتماع
ووضع الاجزاء المخصوص شرطا للمركب دون البسيط ولذلك
اطبق جميع القائلين بالاتصال من الحكماء الاشراقيين و
المشائين عليه فان التعريف اعدام عند جميعهم على ما في
المحاكمات وان اشتهر خلافه لكن لم يترق من كونه تقريبيا الى
كونه تحقيقيا بعد اذ لم يتم لهم دليل على هذا الى الآن سوى دعوى
الضرورة واما نحن فقد اخذت بساعدنا مساعدة التوفيق
فوفقنا لاستخراج برهانه وهو ان مجموع المتصلين الحاصلين بعد
طريان الانفصال مغاير بالوجود وبالوحدة وبالتشخص للموجود
الحاصل حال الاتصال قبل طريان الانفصال اما انه مغاير
بالوحدة فظاهر لان وحدة احدهما حقيقية ووحدة الآخر
اعتبارية واما انه مغاير بالوجود فلان الوجود بعد طريان
الانفصال منحل الى الوجودين الفعليين للجزئين ضرورة ان وجود
الكل عين وجود الاجزاء ولا كذلك حال الاتصال والا لزم   الوجود
فعلية وجودات اجزاء المتصل واما انه مغاير بالتشخص فلان
التشخص بعد الانفصال لمتاخر عن المتاخر عن التشخص حال الاتصال
اذ تشخص مجموع المتصلين مجموع تشخص الجزئين فان الحال في

المركب غير الحقيقي كذلك كما تقرر عند الفرق بين التركيب الحقيقي وغيره
ومجموع التشخصين متاخر عن كل واحد من التشخصين الذين هما حادثان
بعد الاتصال للقطع بان حدوث الوجود يستلزم حدوث
التشخص فثبت ان الاتصال من الاعراض المشخصة فاذا انتفى انتفى معروضه
قطعا وايضا اجزاء المنفصل قد وجدا الآن اي حال الانفصال
ضرورة ان اجزاء المتصل ليست بالفعل فيكونان حال الاتصال
معدومين فيكون هذا الكل الذي هو وجد حال الانفصال وتقوم
بالموجودين بعد الانفصال معدوما حال الاتصال ضرورة ان عدم
الجزء مقتض لعدم الكل فالموجود حال الاتصال ليس عين الموجود حال
الانفصال قطعا فانظر الى هذا البرهان الواضح والدليل الساطع
كيف ولم يظفر بمثله احد من الفضلاء ولم يزالوا يلجئون الى مثل دعوى
الضرورة في مثل مطالبهم هذا واين هذا من التصلف عند المصنف
وايضا الموجود منحصر بعد الانفصال في اثنين وهو هذا المنفصل
وذاك المنفصل وليس لمجموعهما وجود والا لزم من وجود الاثنين
وجود ثلثة اشياء الجزءان والكل ومن وجود ثلثة اشياء وجود
اربعة اشياء وهكذا الى غير النهاية فيلزم من وجود اثنين وجود
امور غير متناهية واذ قد برهنا على كون الاتصال من العوارض
المشخصة فنقول كونه من المشخصات انما هو بالنسبة الى معروضه الاولي
هو المقدار ايضا وبنوا عليه مسائل كثيرة وبينهما تدافع بين كما
ترى

وهو الصورة على ما صرحوا به اولا
وان صرحوا بكون معروضه الاولي

ملخص البرهان انه لا شك ان هناك اتصالا حقيقيا ولا شك
ان له معروضا اوليا يكون هو واحدا لا غير كما بين في بحث الاعراض
الاولية فلما دل البرهان على كون الاتصال من الاعراض المشخصة
والحس دل على ان التفريق ليس اعداما بالمرة صرنا الى ان ما يعدم بعدم
الاتصال هو معروضه الاولي وما هو الباقي هو معروضه غير الاولي
غاية ما في الباب انه كان في الاول اي حال الاتصال موجودا
واحدا وصار بعد طرو الانفصال موجودين لان الانفصال
ذاتيا كان او عرضيا يجعل معروضه شخصين وموجودين وصيرورة
الشخص الواحد شخصين بهذا المعنى وعكسه مما لا ينقبض عنه العقل
وهذا اعني الباقي في الحالين على هذا الوجه هو الذي نعنيه بالهيولى
وهو القابل لاتصال الصورة وانفصالها بما بينهما من تلك العلاقة
التي تصحح قيام صفتها بها اقول مع ان القيام عندهم
هو الاختصاص الناعت قالوا بقيام صفة الغير كالصورة
النوعية وصفات الصورة الجسمية بالهيولى فهذا المقدار دلت
على الفرق بين الحلول والاتصاف واما حال اجزاء الهيولى فان ردد
فيها بان هيولى الانفصال التي هي اجزاء هيولى الاتصال هل كانت
موجودة اولا فالجواب بوجوه اما ان كانت الاجزاء موجودة
بوجود الكل والا لم وجدت بوجودات متفرقة مستقلة
ولا استحالة في وجود الامور الغير المتناهية بوجود واحد كما في

اوك

اجزاء المتصل وكما في الذهن وحيث وقع وجود المتصل وجودا لكل
من اجزائه على ما صرح به بعض من هو علم في التحقيق وعالم للتدقيق
فلم لا يقع وجود اللا منفصل وجودا لاجزائه بل ربما يدعى ان هذا
وجود صرف للجزء وان لم يكن في المتصل وجودا صرفا غايته ان
يخرج عن كون الاجزاء معدومة صرفة حتى يكفي فيما نقيضه الموجبة
من وجود الموضوع على ما يدعيه بعض المتاخرين المحققين بل التحقيق
ان بعض المتصل موجود حقيقي قطعا ضرورة انه ملموس ومبصر
ومسموع بل وجوده محسوس لا مجال لانكاره والفرضية ترجع الى
صفة الجزئية فان كونه جزءا انما يعرض له عند الانفصال بالفعل
او نقول ولا يلزم الامور الغير المتناهية لعدم دخول تلك
الابعاض تحت العدد فضلا عن ان يكون عددا غير متناه اذ
الامور المستمرة المتصلة دخولها تحت العدد موقوف على الانفصال ع
بالفعل كما سمعته في غير موضع فاجزاء المتصل داخلة تحت
الوجود دون العدد ونزيد في مثل الهيولى واجزائها عليه ونقول
سلمناه لكن المادة لا تتصف بالوحدة والكثرة وحيث لا وحدة
ولا كثرة فلا عدد فضلا عن العدد الغير المتناهي وهذا يجري في
اجزاء الهيولى وذلك ان الوحدة تنحصر في الوحدة الوحدة
وهي وحدة الصورة اذ وحدة الهيولى بالعرض فترجع الى وحدة الصورة
فيكون وحدة هيولى الهيولى هي الوحدة الاولى فقط وهكذا

كلما اذهن على ما اوضحناه فى مشاجرات الامام واما ان كانت
موجودات بوجودات الى ما لا تقف عند حد على طبق مقتضيات
اعنى انقسامات المتصل ولا يلزم من التناهى الوقوف عند حد
التناهى حتى يناقض كونها الى ما لا يقف عند حد كما فى انقسامات
المتصل ومعلومات الله تعالى بعينها فانه لو لزم ذلك للزم ان يكون
هذا ايضا واقفين عند حد التناهى وليس اذ لا سبيل الى الالتزام بعدم
التناهى فليس والفرق تحكم بحت لو كانت موجودة بوجودات غير
متناهية ولا يلزم الذى لا يتجزى اذ لا وضع ولا جهة ولا حجمية
للهيولى ولا لاجزائها كما فى اجزاء الماهية المعقولة فهى ادون من
النقطة فالهيولى موجودة حقيقية لكنها غير واحدة كما فى مجموع الموجودات
فلا يقدح تموجات اجزائها من طرف الى طرف من الغرب الى الشرق
ومن الشرق الى الغرب فى وجودها الحقيقى ولا يلزم ايضا التسر
الح اذ لا ترتب لاجزائها لا وضعا ولا طبعا ولا بوجه من الوجوه
ويكون نزاع بين المتكلمين والحكماء انما يقول به المتكلمون
من الاجزاء التى لا تتجزى ذوات اوضاع والبرهان يرد
عن القول بها بخلاف ما اذا لم يكن ذا وضع على ما هو مدعانا اذ لا
مجال لبرهان يبطله بل البرهان ربما افضى اليه واما تصور
وجود الاجزاء غير المتناهية بوجودات متفردة مع القول بانفساد
الاجزاء بالفعل للصورة فبان انفصال المحل انفصالا ذاتيا لا

بالعرض م

ينافى اتصال الحال فضلا عن الانفصال له وما قد سبق الى الاوهام
من انه لو كان للهيولى امتداد واجزاء فلا محيص عن لزوم الاتصال
او الانفصال الذاتيين فجوابه ان هذا الترديد انما يجرى فى
الاجزاء المقدارية واما اجزاء الوجود فلا يتمشى فيها الترديد بالاتصال
والانفصال ولا ترى الى تصريحهم بانه لا مفصل بين الهيولى و
الصورة مع ظهور سلب الاتصال عنهما ايضا والا لانقلب الاجزاء
الوجود اجزاء المقدار وكذا اجزاء الحدود والاقيسة بل فى
كل حال ومحل على ما تحققناه فى المحاكمات التجريدية وقد
قدمنا نبذا منه فى مجارات الامام ٥

طرز اخر

برهانى ايضا

لا شك ان هنا شيئا بالفعل وتعريف الصورة بما به الشى بالفعل يدل
على ان اساطين الحكمة على ان الفعلية انما تتحقق بالصورة فلا شى
بالفعل ولا فعلية الا بعد مرتبة الصورة والا لم يصح تعريف
الصورة بما عرفوها به فلا فعلية فى مرتبة الهيولى وكون الهيولى فى
بالفعل يرجع الى فعليتها فى كونها شيئا بالقوة والفعلية فى هذا
يرجع ويؤول الى ان الهيولى شى بالقوة على ما هو عبارتهم عند
التعبير عن الهيولى وحالها وقد ذكر بهمنيار فى التحصيل ان الجوهرية
التى للهيولى ليس تجعلها بالفعل شيئا من الاشياء بل تعدها لان

تكون شيئا بالفعل بالصورة وهذه عبارة الشيخ ايضا في الشفاء
على ما مر ثم ان هذه الدعوى لا يبعد كل البعد لان الصورة هيئة
للهيولى كما نص عليه الشيخ في الحكمة المشرقية ونحن اذا قطعنا النظر
عن جميع الهيئات العرضية لا نقدر على اطلاق اسم من اسماء الفعليات
على الهيولى الثانية التي هي الموضوع اصلا الا اطلاق اسم الجوهر
كما لا مجال للانكار ويشهد به الوجدان فاذا قطعنا النظر عن
الهيئات الجوهرية ايضا والغرض ان الهيئة الجوهرية هي الصورة
لا نقدر على اطلاق اسم جوهر بالفعل ايضا بمساعدة العقل فلا
يبقى الا الهيولى واسمها وكونها شيئا بالقوة ونحن في هذه المرتبة
في مجرد تصور الهيولى فليس كلامنا الان هذا الذي تصوره لم لا يدخل
في حيز الامكان ولم لا يجوز ان يكون فعلية الفعليات على هذا
النهج من الوقوع ثم بعد تصور امكانه نشرع فيما يتعلق بوقوع
هذا الذي اتممنا تصويره واثبتنا امكانه فخلاصة الدعوى انه
يجوز ان ينحصر مجيء الفعلية الى الشيء في مجيء الصورة وفي ان
يكون الفعلية مسبوقة بحالة يكون هذا الذي يجيء فعليته بسبب
الصورة شيئا بالقوة في تلك الحالة ثم ينقلب بسبب الصورة
شيئا بالفعل ويكون لا يتاتى كونه شيئا بالقوة الا بسبب شيء
يتحقق في تلك المرتبة على انه شيء بالقوة وقوة محضة حتى
يكون هذا الشيء الذي حقيقته قوة محضة واسطة بين الشيء بالفعل

والمعدوم

والمعدوم وكونه واسطة بينهما تكون منشاء للعلاقة مع كل من الطرفين
اي المعدوم والشيء بالفعل علاقة مصححة لاتصاف الواسطة بصفة
كل من الطرفين بالعرض ولا يتجاوز العلاقة هذا القدر تجاوزا اتى في
معه الى مرتبة جذب صفات الطرفين الى الواسطة فلا يقدر على جعل
الواسطة متصفا بشيء من صفات الطرفين بالذات بل ينحصر امرها
في الاتصاف بالعرض ابدا اما اتصافها بصفات الشيء بالفعل بالعرض
فمشهور يعثر على السنة الحكميين واما اتصافها بالعرض بصفة المعدوم
فمما قاله الشيخ في التعليقات من ان الفرق بين الهيولى والمعدوم ان
الهيولى موجودة بالذات معدومة بالعرض والمعدوم بالعكس
معدوم بالذات موجود بالعرض على ما سمعت فافادة الفعلية
للشيء وهبتها له تكون عبارة عن افادة الصورة ومعروضيتها
لهذا الشيء بالقوة وهذه القوة المحضة فايجاد الفعلية تصوير على
الهيولى بمنزلة تصوير المصورين ايه صورة ارادوها على الكاغذ كما
ينطبق عليه تلويح التسمية بوهاب الصور اذ لا ينكر الهيولى حتى يستحق
مفيضها اسم الوهاب وانما ينكر الصورة فاكتسب مفيض الصورة
اسم وهابية الصورة لنفسه دون موجد الهيولى ويلوح به ايضا تصريح
تشبيه ايجاد الصورة في الهيولى بكتابة الكاتب على الكاغذ حتى يكون
الهيولى كالكاغذ والصورة كالكتابة على الكاغذ حسبما حكاه العلامة
في شرح حكمة الاشراق عن المشائين الا ان بين الصورتين فرقا فان صورة

الكاغذ تكون مسبوقة بالكاغذ والامر فيما نحن فيه بالعكس
في مطلق الصورة وبعينه في تشخص الصورة اذ مطلق الصورة
سابقة على الهيولى وان تاخر كل شخصية الصورة عن الهيولى
وكان الصورة تحققوا ولا ثم تحدث مستند النفسها اعني يجوز
ان يكون طريق الاحداث انبساط الهيولى كما يثبت عند التخلخل
على ما هو شان الهيولى فكان القلم الاعلى يجر كاغذة اذ يصور الى
حيث يجر ويجري وحسبما يجر ويجري اوكان الصورة مقناطيس
الهيولى يجرها ويجذبها الى نفسها حيث وجدت وصارت فما
اكتب هذا القلم حيث يكتب ولا ثم يضيع ما سكنه على
الكاغذ بل يجوز ان يمشي الصورة على جبل الهيولى بان ينتقل
من موضع منها الى موضع اخر وبالجملة فالصور تنسح في الهيولى
سبح المتمكن في المكان مع كون كل منهما لا نفر وجود الجسم
مع انطباق كل منهما على بعد الجسم واتحاده به وهذا ليس
بمستحيل لان سطوح الاجسام متلازمة فيجوز ان يركب
كل ما حدث من الصورة على ما ينبسط من هيولى مجاوره
واتصال الحال مع انفصال المحل امر معقول كما في الحركة مع
المسافة على ما قالوا فضلاً عن عكسه كيف وبعد انتقال
الصورة من جزء من الهيولى الى جزء آخر منها وتبدل اجزاء الهيولى
على الصورة وتواردها عليها مع استغناء الصورة في التقوم

عن

عن الهيولى ليس ازيد من بعد تبدل الصور وتعاقبها على الهيولى
مع احتياج الهيولى في التقوم الى الصورة بل الامر بالعكس كما تساعده
الفطنة القويمة من الفطرة السليمة ويلين عريكة الوهم المستبعد لهذا
التصوير ما ارتضاه ابن مكونه وتبعه بعض الافاضل من انه كما ان الحركة
الفلكية التي هي الواسطة في ربط القديم بالحادث متصله مستمرة
لا جزء لها في نفس الامر بل بحسب الفرض كذلك سلسلة الحوادث
متصلة وحدانية فان العقل السليم يحكم بان استمرار المعلول واتصاله
تابع لاستمرار العله واتصالها ويظهر من هذا ان معنى عدم الحادث في
ليس هو العدم الحقيقي بمعنى ارتفاع المهية في الخارج بل الاضافي
وهو عدم الشيء عن شيء آخر كما ينتقل الصفة عن الموصوف فيقال
انها عدمت عنه اوكما يبعد الشيء المبصر عن الشخص المبصر فيقال لذلك الشيء
انه عدم عن الحس وهذا على الحقيقه تغير وانتقال وانما يقال له
عدم على طريق المجاز وتصورات هذا المعا في غاية ويرى الفاضل المذكور
نظير رأيه ورأي الفصول الافلاطونية مثله قال الشيخ في المباحثات
الصورة المادية والنفوس المتعلقة بالمادة لا يلزم بطلانها ببطلان
المادة اذ كان سبب وجودها علة غير المادة وليس للمادة الا القبول ثم
ان الوجود للصورة اولا ثم للمادة وليس يمتنع ان يستحفظ صورة
واحدة بمواد تتبدل عليها اللهم الا ان يكون حالها كحال العرض الذي
سبب وجوده المادة على اني لا اعقل وجود الصورة في الهيولى فليس يمتنع

ان يكون الصورة مفارقة غير مخالطة ومع ذلك وجودها في
المحل ثم اجاب عن هذا بان قال قد بينا في كتبنا انه لا يجوز ان يقال
قولا مطلقا ان المادة لا معونة لها في وجود الصورة وليس وجود الصور
غير المفارق بالمفارق وحده ثم يوجد المادة عن الصورة وحدها
وهذا ثم بينا لا سيما في الاشارات وفي كتاب الشفا وغيره
ان الصورة والعرض سيان في افتقار شخصيتهما الى التشخص من المادة
انتهى وانت خبير بان شخصية المادة لم يفت ما صورناه به وبان ما
يتلخص من السؤال والجواب يعين على تصويرنا هذا غاية الاعانة بل منهم
من منع ان زوال المحل ينافي بقاء الحال واسنده الى ان الصورة
النوعية النباتية والحيوانية قد تبقى بعينها مع تبدل موادها في
ومنع ايضا ان بقاء الحال يستلزم بقاء المحل فان المحرك البا
في النمو والذبول هو الصورة كما نص عليه الشيخ مع ان المادة
تزداد وتنقص وحيث كانت الوسايط بمنزلة الآلة للصدور عن
الواجب فلا يجري ما في الشفا من انه محال ان يعدم الاعراض والصور
القايمة بالموجود وجود ذات قايمة بنفسها لا في مادة بناء على ان
الصور الجسمانية تفعل بتوسيط المادة وذلك يتم بوضع
نعم وجوب كون العلة اكد وجودا من المعلول دون العكس
ينتهض دليلا على جياله لوجوب قيام المبدا الاول بذاته
لو سلم اكدية وجود القايم بذاته من وجود القايم بغيره ثم ان

المصلحة

المصلحة تتم بان يكون هناك امر لا يقبل الانفصال ولا يلزم ان لا
يقبل الاتصال ايضا فانه كانه امر غير معقول بخلاف عدم قبول
الانفصال فانه اول الملتزمات في نحو الصورة ويكون الحال على ان
كتابة القلم الاعلى لما يكتب من الصور على نحو ما صورنا والاشكال
الذي يعني انما هو في انفصال شي قسمين وذهاب احدهما الى
المشرق من المغرب ويلزم لذلك ان الهيولى شانها الانجذاب
والانقياد للصورة حيث ذهبت الصورة فيمتد من المشرق الى
المغرب ولا يخلو ما بينهما من بعد الهيولى وامتدادها من الصور
لامتناع الخلو عنه وهذا التزام مثله معهود مضطر في طور
العقل كما في المكان فطريق دفع لزوم الخلاء في المكان هو
الطريق في دفع لزوم الخلاء في الهيولى بعينه وكانه لما وجب
ان يكون الهيولى كالمكان ذهب من ذهب الى كون المكان هو الهيولى
لانه لما دل البرهان على وجود مثل الهيولى وهو يغني غناء
المكان ويقوم مقامه فلا حاجة الى اثبات امر آخر وان كان
يشير صاحب المواقف الى مثل هذا التصوير حيث جوز ان لا
يقبل اتصال الهيولى الزوال كما اشار الى جواز التزام ان لا
يكون للهيولى اتصال في نفسها ويكون نحصر الاتصال فيما للصور
فلله دره ومع ذلك ففهمه اطبع من ايجاده لكن لا
انه لم يتمكن من هذه المرتبة من التصوير كما ينبغي ولو ظفر

الصورة

نصاف

بمثله لانتصب لابسط تصور وان لم يكن الاسهاب من دأبه واما ما
ينفعنا مما التزمه فهو اشتراكه معنى فيما هو غاية ما لزم من التزامه
ومما يلزمنا في هذا التصوير جواز حركة الهيولى في الصورة ولنا
ان نلتزمه اما بناء على ان دليل امتناع الحركة غير تام او نصير الى قيام
الصورة بالمجموع من حيث هو مجموع ولا ينبدل فيه لكون معنى القيام
هو الاختصاص الناعت والمنعوت مجموع لا جزء منه كما في المقادير
غير الجسم التعليمي بالنسبة الى معروضها اقول وهذا مطعن عظيم
لارسطو ومتابعيه من المشائين ولو مماشاة ومجاراة حيث اثبتوا
الهيولى ومع اثباتها احتاجوا الى اثبات مكان آخر والحال ان الهيولى
يقوم مقام المكان لا سيما من ذهب مع ذلك الى كون المكان بعدا
مفطورا مغايرا للهيولى بخلاف افلاطون ومتبعيه من الاشراقيين فانهم
حيث نفوا الهيولى معذورون في اثبات المكان وليس لهم بد
من ذلك فجميع حركات الصورة من قبيل تخلخل الهيولى وتكاثفها
بل كون المكان عبارة عن الهيولى مما ينسب الى افلاطون فلا يلتفت
الى ما قال من انه لعله اطلق لفظ الهيولى على المكان باشتراك اللفظ
مع وجود المناسبة بين المكان والهيولى في توارد الاشياء عليها وإلا
فامتناع كون الهيولى التي هي جزء الجسم مكانا له مما لا يشتبه على عاقل
فضلا عمن كان مثله في الفطانة بل ينقل عن افلاطون بتجويزه كون المكان
عبارة عن الصورة فضلا عن الهيولى ومن لم يتفطن لمنشأ كلام البالغ في

الهيولى

التعبير او في اوغل في التأويل طرز ثالث برهاني
ان قيام الامتداد بشيء لا يتوقف على كون المعروض ممتدا والا يلزم
يلزم ان يكون قبل الامتداد امتداد وان يكون عروض الامتداد مشروطا
بامتداد آخر ولا يستلزم الامتداد ايضا الا اذا كان القيام مستلزما
للاتصاف وهو غير لازم بناء على قضية قيام صفات الصورة
من الاتصال والانفصال والمقادير والكيفيات على ما صرحوا به
في الهيولى مع عدم اتصاف الهيولى بشيء منها كل ذلك بناء على
الفرق بين الحلول والاتصاف اللازم لهم فضلا عن الفرق بين
الحصول والاتصاف الذي قال به من تقدم شارح التجريد
الجديد ونقله السيد في حاشية التجريد وحيث احتال الشارح
المذكور في نسبته الى نفسه لم يتفطن من تلامذته لكونه عين ما
نقله السيد بل حسبه من خواص الشارح فاستحسنه من حيث
الاحتمال في بعض تصانيفه وان قدح فيه من حيث البرهان
في بعضها الآخر حتى بنى على الاستحسان من حيث الاحتمال
تجويز كون جميع الاشياء موجودة في ذات الواجب تعالى من
غير لزوم قيامها به تعالى وجوز رجوع المثل الافلاطونية اليه
ايضا واقول وان ابدينا ما هو احسن منه من انه لما كان
التحقيق عندهم ان العلم مهية موجودة في الذهن فلا يلزم من
كون علمه تعالى انطباعيا تكثر خارجي اذا تمهد هذا الذي

مع علو كعبه

اطبق عليه الجمهور وان كان خلاف ما عليه الشيخ فى المباحثات
حيث نص على ان التخلخل عارضة للصورة الهيولانية فى المادة فى
جواب من سال بان المادة سفعل بما لا ينفعل به الصورة كالتسخن
والبرد والتخلخل والتكاثف فلم لا يجوز العكس حتى يكون
القوة العاقلة فى المادة ومع ذلك يكون ما ينفعل عن
المعقولات هو الصورة لا المادة فنقول لا تلزم من قيام الصورة
بالهيولى كون الهيولى امرا منقسما ولا امرا ذا جسمية وامرا ذا مقدار
بل ولا امرا ذا وضع فضلا عن سايرها وهذا حقيقة ما قال
الشيخ فى النجاة من ان الهيولى يشبه غير متجزى بذاته وانما يتجزى بغيره
اى مقدار كان وهو للكل والجزء واحد كيف ومحال ان تطبق
جزء مما لا مقدار له فى ذاته جزء من المقدار وكون الهيولى للكل
والجزء واحدا يقرب من كون الوجود فى المتصل الجزء والكل
واحدا على ما قيل وهذا ايضا حقيقة ما قال الكاتبى فى شرح
الملخص من ان الهيولى لا تنقسم بانقسام الجسم وهو الذى جعلوه
مبنى لكبر المادة تارة وصغرها اخرى كما فى التخلخل والتكاثف
وادعى الشيخ محسوسية الكبر والصغر كذلك وقد سبق من
شرح عيون الحكمة انه انما يمكن القول بهذا اذا امكننا
اعتقاد ان الجسمية قائمة بمحل لا جسمية له اذ يجوز ان يخلع جسمية
ويلبس جسمية اخرى وحيث تمهد هذا ايضا فنقول

لا
اى فرق بين مباين ومباين فما يمكن ان يكون واحد المتباينين فلم
يجوز ان يكون لجميع المتباينات واحدا وهذا حقيقة ما قال الشيخ
فى الحكمة المشرقية من انه يمكن ان يوجد الهيولى على وجه يحل فيها
جميع الصور بعضها مجتمعة وبعضها متعاقبة اقول
مبناه على ان الهيولى لا وضع لها ولا حيز لها على ما قال الامام
فى شرح عيون الحكمة ان الهيولى عندهم ليس لها حصول فى حيز و
لا اختصاص بجهة انتهى فتباين اوضاع الصور واحيازها
لا يقدح فى اتحاده فيما لا وضع له ولا حيز له من قبيل اتحاد جميع
الاشياء بحسب المبداء الواحد للجميع والقائم المتقوم كل
منها به بوجه من الوجوه واذ تمهد هذا ايضا فنقول فتعدد
اشخاص الصور الحالة لا يقدح فى وحدة المحل الشخصية وهذا
حقيقة ما قال الشيخ فى الشفاء من ان الوحدة الشخصية للهيولى
مستحفظة بالوحدة النوعية للصورة لا بالوحدة الشخصية
وحقيقة ما شبه الكاتبى الهيولى بالنفس الناطقة الحالة فيها
الصور المختلفة وحقيقة ما قال الشيخ فى الحكمة المشرقية
من ان نسبة الهيولى الى جميع الصور على السوية وهذه المناسبة
كانها ظل وخيال ورسم لجميع الصور فى الهيولى وحقيقة حكاية
تشبيههم لهيولاهم مع صورهم بالكاغذ مع الكتابة وينطبق عليه
ما اختاره بعض المحققين فى تعدد افراد نوع واحد بواسطة

الهيولى من ان ذات المادة واحدة ومع كل عارض
مشخصة لفرد من الافراد ووافقه عليه بعض المحققين
في بعض تاليفه وان رجح تجزي الهيولى
في البعض الاخر كما نقلناه
فيما سبق حيث على تجاذكره السبق



فالمثية لو ثبت الصور على انعقاد هيولى الكاغد صورة باز دام تصوير
الهيولى بحيث يتحير الانسان في تصويرها
كتحير التصوير في الانسان
حيرة لا اسلو عن تحيرها بل لا يزال يزداد الطبايع المطبوعة
على المذاق في تحيرها
شعر
سقى جانبي بغداد كل غمامة تحاكي دموع المستهام هموعها ذوي العبر
معاهد من غزلان انس تحالفت لواحظها ان لا تداوي صريعها ومن شعره

اوحد الزمان صاحب المعتبر ان العبارات المستعملة في المفاوضات بالمشافهة والمكاتبات هي عبارات اجتمع
عليها تواطؤ المتكلمين واتفاق المتعبرين للاشياء يعرفونها على كثرتهم ولكل انتهى النظر بالعارفين
الى ما يتعلق شركاؤهم في معرفته قلت عباراتهم اللغوية فيه فاذا توحد العالم بتبحره
فيما انتهى اليه نظره واعتبار عدم الشريك او عزه او تعذره تعذرت عليه العبارة
او تعذرت او امتنعت فبقي مفاوضة النفس لذاتها وتردد المعاني في الاذهان
قال ارسطوطاليس والعالم اذا انتهى الى هذا الحد من العلم سكت وامسك
واليفا مال العالم الذي ينتهي الى هذا الحد من العلم يتانس بنفسه

وبما عرفه فيكف عن مفاوضة من هو بعيد عن درجته ومقصر عن حده
في علمه ومعرفته وتعبير كلفته في مفاوضته له مثل كلفة الرجل الفطن
في مفاوضة الصبي الابله في اشياء يبعد عن معرفتها

لاحمد بن ابي فنن او لابي الشيص الخزاعي
عشق المكارم وهو مشتغل بها
والمكرمات قليلة العشاق
واقام سوقا للثناء ولم يكن
سوق الثناء يعد في الاسواق

من كلام سيف الدولة
في وصف قوس قزح

وساقٍ صبيحٍ للصبوح دعوته فقام وفي اجفانه سنة الغمض

يطوف بكاسات العقار كانجم فمن بين منقض علينا ومنفض

وقد نشرت ايدي الجنوب مطارفا على الجو دكنا والحواشي على الارض

الطود

يطرزها قوس السحاب باصفر على احمر في اخضر تحت مبيض

كاذيال خود اقبلت في غلائل مصبغة والبعض اقصر من بعض

وهذا من التشبيهات الملكية التي لا تكاد تحضر مثلها للسوقة

والبيت الاخير اخذ معناه ابو على التنوخي

فقال في قوس بادر ثم تجلى

لبس الصبح والدجنة بردين فارخى بردا وقلص بردا

لما اسر الروم ... على الكرامة الى ... وبدرهم

سمعت بني مسعا امن خيانة وانت بكرامه بحر دفق

سكحة الزمان من كدرها ما العدل للاتى ولا المتصدق

للبارودي
لي غلام ام اشنع
لا الراى يطمع في الوصال ولا انا — الهجر فيها نحن سواء
فاذا ظفرت سنتيها في راحتي — وبكيت منتحبا انا والك

لابن خلال
في الشيب
صبحة بيضاء تطلع في الدجى — صبحا وتشرق الذا طريف بدايتها
ودلوا بيها اوان شبابها — واسود ومنها اوان فنائها
وسوادها وبياضها وضيائها
وصبحة ط
نابت ذوائبها ودموعها
كالعين في طبقاتها ودموعها

لباشي الاصغر
ال ... والمسعود
احط بالاقلام على الكافر ادفا — متونة طبعا فصارت تكلفا

اذا رأينا ما تثبت الملوك فانما — المرتقب
وبجم ارعوى لعبد العتاب
لابي الفضل ... البديع
كل الاحوال مبتدلا وعلى السلطان مبدلا
اجمل الاملاك ملكا للاحوال
فانا استقامة مطبع
تحمل امالك علامه — ودولة ... الاربع
وانه ملك واحد

60

انشد الامام
ابو الحسن العسكري المتوكل حين حمل
اليه في جوف الليل
فمثل بين يديه والمتوكل يشغل الشراب
وقال انشدني شعرا استحسنه فقال اني لقليل الرواية للشعر
فقال
لابد ان تنشدني
فقال

باتوا على قلل الاجبال تحرسهم — غلب الرجال فما اغنتهم القلل
واستنزلوا بعد عز من معاقلهم — فاودعوا حفرا يا بئس ما نزلوا
ناداهم صارخ من بعد ما قبروا — اين الاسرة والتيجان والحلل
اين الوجوه التي كانت منعمة — من دونها تضرب الاستار والكلل
فافصح القبر عنهم حين ساءلهم — تلك الوجوه عليها الدود تنتقل
قد طال ما اكلوا دهرا وما شربوا
فاصبحوا بعد طول الاكل قد اكلوا

سطر ١٩

خليلكم صاحبت في الناس صاحبا
وعاشرت ابناء الزمان فلم اجد

فما انني منهم سوى الباس والعنا
خليلا يواني بالعهود ولا انا

[illegible]

يكرمني ورك الذي اورثت
ولم تدر ان العار شر العواقب

يطول الى ان تمّا بعده للنوادب
وقوع العوالي دونها والقواضب

ولا يوم من يوم اعز نجيبك
[illegible] ادوار مواجهة

سنين حياة المرء مثل قليله
يزول وباقي عيشه مثل ذاهب

[illegible]

[illegible]

ایام خوشی [illegible]

ابو نواس

تأمل في نبات الارض وانظر
الى آثار ما صنع المليك

عيون من لجين شاخصات
باحداق هي الذهب السبيك

على قضب الزبرجد شاهدات
بان الله ليس له شريك

[illegible]

[illegible]